

No. 41617

**Netherlands
and
Egypt**

Agreement between the Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the Arab Republic of Egypt for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Cairo, 21 April 1999

Entry into force: *20 May 2000 by notification, in accordance with article 30*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 7 July 2005*

**Pays-Bas
et
Égypte**

Convention entre le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Le Caire, 21 avril 1999

Entrée en vigueur : *20 mai 2000 par notification, conformément à l'article 30*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 7 juillet 2005*

٦- المادة (١١)

من المفهوم لأغراض الفقرة الفرعية (ب) من المادة (١١) يشير مصطلح " مسيطر " الى إمتلاك أكثر من ٥٠ ٪ من رأسمال تلك المؤسسة المالية .

٧- المادة (١٦)

من المفهوم ان المقصود بلفظ مندوب احدى الشركات الهولندية ، الاشخاص اللذين يتم ترشيحهم بهذه الصفة من قبل الاجتماع العام للمساهمين او اى جهة مختصة بهذه الشركة ويتم تكليفهم بتولى امور الادارة العامة للشركة والاشراف على شئونها كل على حدة .

٨

١- يمتد تطبيق هذا الاتفاق سواء بتمام أحكامه أو جزئياً يمتد إلى أى من أو كل من إلى الأنتيل الهولندى وأروبا ، وذلك إذا قام البلد المعنى بفرض ضرائب تتماثل جوهرياً فى طبيعتها مع تلك التى ينطبق عليها الاتفاق . ويطبق أى أمتداد من هذا النون اعتباراً من التاريخ ووفقاً للشروط والتعديلات ، بما فى ذلك شروط الانتهاء ووفقاً لما سينم تحديده والاتفاق عليه بمذكرات متبادله بالطرق الدبلوماسية .

٢- ما لم يكن هناك اتفاق مخالف ، فإن إنهاء هذا الاتفاق لن ينهى أى امتداد له على أى بلد طبق عليه وفقاً للفقرة (١) من هذا البروتوكول .

وإشهاداً لما تقدم ، تم التوقيع على هذا الإتفاق بموجب السلطة المخولة لهذا الغرض .

من اللغات الهولندية و العربية والانجليزية وكل منها له نفس الحجية وفى حالة الإختلاف فى تفسير الترجمة الهولندى والعربى يعتد بالنص الإنجليزى .

عن
حكومة
جمهورية مصر العربية
الدكتور / محى الدين الغريب
وزير المالية

عن
حكومة
مملكة هولندا
السيد / جى . بيبما
وزير التجارة الخارجية

بروتوكول

==

اتفق الموقعون ادناه في اليوم الذي تم التوصل بين المملكة الهولندية وجمهورية مصر العربية عند التوقيع على الاتفاق الخاص بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل . ان الأحكام التالية ستكون جزء مكمّل لهذا الاتفاق .

١- المواد (٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ ، ٢٣)

من المفهوم ان حقوق اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية ستعتبر كأموال عقارية موجودة في الدولة المتعاقدة التابع لها قاع البحر وما تحت قاع البحر وتعتبر هذه الحقوق خاصة بملكية منشأة دائمة في تلك الدولة بالإضافة الى ذلك فمن المتفق عليه ان تتضمن الحقوق السابقة حقوق خاصة بالارتفاع او الاستفادة من الاصول الناتجة عن مثل هذا الاكتشاف او الاستغلال .

٢- المادة (٧)

من المفهوم انه في حالة الارباح الناتجة عن اداء أنشطة المعاينة او التجهيز او التجميع او التصنيع او البناء ان ينسب جزء من الارباح الناتجة عن تسليم السلع سواء كانت او لم تكن مرتبطة بتلك الأنشطة لتلط المنشأة الدائمة عن طريق المكتب الرئيسي او منشأة دائمة اخرى او شخص ثالث لا تنسب لتلك المنشأة الدائمة .

٣- المادتان (٧ ، ١٤)

تعتبر المبالغ المتسلمة مقابل تقديم خدمات فنية بما في ذلك دراسات او معاينة ذات طبيعة علمية جيولوجية او فنية او مبالغ مستلمة من اجل تقديم خدمات استشارية او اشرافية مبالغ تطبق عليها احكام المادة (٧) ، والمادة (١٤) .

٤- المواد (١٠ ، ١١ ، ١٢)

اذا تم فرض ضرائب من المنبع تزيد في قيمتها عن مبلغ الضريبة المفروض بمقتضى احكام المواد (١٠، ١١، ١٢) تقدم الطلبات الخاصة باسترجاع مبلغ الضريبة الزائد للسلطة المختصة بتلك الدولة التي فرضت الضرائب خلال فترة ثلاث سنوات بعد السنة المالية موضوع الضريبة .

٥- المادتان (١٠ ، ١٢)

من المفهوم ان الدخل المتسلم المرتبط بالتصفية (الجزئية) لاحدى الشركات او من قيام احدى الشركات الاخرى بشراء اسهم مملوكة للشركة يعامل كدخل ناتج عن اسهم ولا يعامل كأرباح رأسمالية .

أ) بالنسبة للضرائب المحتجزة من المنبع على المبالغ التي تدفع أو تقيد في حساب المدين في أو بعد اليوم الاول من يناير من السنة الميلادية التالية لإرسال الإخطار .
ب) بالنسبة الى الضرائب الأخرى عن السنوات الضريبية أو الفترات التي تبدأ قسى أو بعد اليوم الاول من يناير من السنة الميلادية التالية لإرسال الإخطار .

وإشهاداً لما تقدم ، تم التوقيع على هذا الإتفاق بموجب السلطة المخولة لهذا الغرض.

حرر في هذا في يوم من اصلين بكل
من اللغات الهولندية والعربية والانجليزية وكل منها له نفس الحجية وفي حالة الإختلاف فى
تفسير الترجمة الهولندى والعربى يعتد بالنص الإنجليزى .

عن
حكومة
جمهورية مصر العربية
الدكتور / محى الدين الغريب
وزير المالية

عن
حكومة
مملكة هولندا
السيد / جى . بيما
وزير التجارة الخارجية

المادة التاسعة والعشرون
أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية
=====

- ١) ليس في هذه الإتفاقية ما يخل بالمزايا الضريبية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المناصب القنصلية وفقا لأحكام العامة للقانون الدولي أو لأحكام الإتفاقيات الخاصة .
- ٢) لاغراض هذا الإتفاق يعد الفرد الذى يكون احد اعضاء البعثة الدبلوماسية او المنصب القنصلى لدولة متعاقدة فى الدولة المتعاقدة الاخرى او فى دولة ثالثة ويكون احد رعايا الدولة التى اوفدته - مقيما فى تلك الدولة الموفدة اذا ما خضع لنفس الالتزامات المتعلقة بالضرائب المفروضة على الدخل بنفس الطريقة التى يخضع لها المقيمين فى تلك الدولة .
- ٣) لا تطبق أحكام هذا الإتفاق على المنظمات والهيئات الدولية او موظفيها أو على أعضاء البعثة الدبلوماسية أو القنصلية لدولة ثالثة والموجودين فى دولة متعاقدة اذا لم يخضعوا فى تلك الدولة الى نفس الالتزامات المتعلقة بالضرائب على الدخل الخاضع لها المقيمين فى تلك الدولة .

الفصل السادس
الإحكام الختامية
المادة الثلاثون
نفاذ الإتفاق
=====

- ١) يدخل هذا الإتفاق حيز النفاذ فى تاريخ تبادل آخر إخطار بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخوله حيز النفاذ فى كلتا الدولتين المتعاقدين .
- ٢) بعد دخول هذا الإتفاق حيز النفاذ ، تبدأ أحكامه فى السريان لأول مرة :

- أ) بالنسبة للضرائب المحجوزة عند المنبع على المبالغ التى تدفع أو تقيد فى حساب المدين فى أو بعد أول يناير من السنة التقويمية التالية للسنة التى تم فيها دخول حيز النفاذ ،
- ب) بالنسبة للضرائب الاخرى على السنوات الضريبية او الفترات التى تبدأ فى أو بعد أول يناير من السنة التقويمية التالية التى تم فيها دخول حيز النفاذ .

المادة الحادية والثلاثون
إنهاء الإتفاق
=====

- يستمر العمل بهذا الاتفاق بدون وقت محدد ولكن يجوز لكل دولة متعاقدة فى أو قبل ٣٠ يونيو من أى سنة ميلادية تلى انتهاء فترة خمس سنوات من تاريخ الدخول حيز النفاذ أن ترسل الى الدولة المتعاقدة الأخرى إخطارا كتابيا بإنهاء الاتفاق وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية ، وفى هذه الحالة يتنهي العمل بهذا الاتفاق :

٢- بناء على طلب الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب ، تتولى الدولة المتعاقدة المقدم اليها الطلب امر تسوية المطالبات الضريبية للدولة المشار اليها اولا طبقا للقوانين والنظام الادارى المعمول بهما لبحث المطالبات الضريبية الخاصة بالدولة المتعاقدة المقدم اليها الطلب . وبالرغم من هذا لا تتمتع هذه المطالبات بأية اولوية فى الدولة المتعاقدة المقدم اليها الطلب ولا يمكن البت فى هذه المطالبات بحسب المدين مقابل دينة ولا تلتزم الدولة المتعاقدة - المقدم اليها الطلب بإتخاذ اية اجراءات تنفيذية لا تنص عليها قوانين الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب .

٣- تطبيق احكام الفقرة ٢ على المطالبات الضريبية التى تمثل موضوع وثيقة رسمية قانونية تسمح بتطبيق تلك الاحكام فى الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب ولا تكون تلك المطالبات محل خلاف مالم تتفق السلطات المختصة على خلاف ذلك .
ومع هذا عندما تتعلق المطالبات بالتزام ضريبى لفرد غير مقيم فى الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب تطبيق الفقرة ٢ طالما ان هذه المطالبة ليست محل خلاف مالم تتفق السلطات المختصة على خلاف ذلك .

٤-ولا تلتزم الدولة المتعاقدة المقدم اليها الطلب بالموافقة على قبول الطلب :

أ - اذا لم تكن الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب قد اتبعت كافة الوسائل الممكنة داخل اراضيها الا اذا كان اللجوء الى مثل هذه الوسائل من شأنه خلق مصاعب كبرى .
ب- اذا ما اعتبرت المطالبة الضريبية تتناقض مع احكام هذا الاتفاق او اية اتفاقات اخرى تكون الدولتان طرفا فيها .

٥-الوثيقة الرسمية القانونية التى تسمح بتطبيق تلك الاحكام فى الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب اذا ما كانت مناسبة ومطابقة لاحكام المعمول بها فى الدولة المقدم اليها الطلب ، تكون مقبولة ومعترف بها ويتم الحاقها او استبدالها بوثيقة تسمح بتطبيق الاحكام فى الدولة المتعاقدة المقدم اليها الطلب فى اسرع وقت ممكن بعد تاريخ استلام طلب الحصول على المساعدة .

٦- تحدد السلطات المختصة فى الدولتين المتعاقدين عن طريق الاتفاق المشترك القواعد الخاصة بتطبيق هذه المادة .

المادة الثامنة والعشرون

حدود تطبيق المواد (٢٦) ، (٢٧)

=====

لا يجوز بأى حال تفسير احكام المواد (٢٦) ، (٢٧) بما يؤدى الى الزام احدى الدولتين المتعاقدين :-

أ - بتنفيذ اجراءات تتعارض مع القوانين او النظام الادارى الخاص بها او بالدولة المتعاقدة الاخرى .

ب- بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقا للقوانين او النظم الادارية المعتادة فيها او فى الدولة المتعاقدة الاخرى .

ج- بتقديم معلومات من شأنها إفشاء اسرار اى تجارة او نشاط او صناعة او سر تجارى او مهنى او الاساليب التجارية او معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفا للنظام العام .

٥) لا يجوز لإحدى الدولتين المتعاقبتين بعد إنقضاء المدد المحددة والسابقة المنصوص عليها في قوانينها الوطنية أن تزيد من وعاء ضريبة المقيم في أي من الدولتين المتعاقبتين عن طريق إضافة عناصر الدخل إليه والتي خضعت للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى . ولا تسرى هذه الفقرة في حالة التهرب أو التقصير أو الإهمال المتعمد .

٦) إذا ما نشأت مشاكل أو خلافات عن تفسير أو تطبيق الاتفاق لا يمكن ان تسويها السلطات المختصة في كلتا الدولتين من خلال اجراءات الاتفاق المتبادل طبقا لاحكام الفقرات السابقة لهذه المادة خلال فترة تصل الى خمس سنوات بعد عرض الموضوع ، يمكن عندئذ عرضة على التحكيم ، بناء على طلب اي من الدولتين المتعاقبتين ، ولكن ليس قبل استنفاد كافة الاجراءات المتاحة طبقا للفقرات من (١) الى (٤) من هذه المادة وبشرط ان يوافق دافع الضرائب او دافعي الضرائب الذي يخصهم الموضوع كتابة على الالتزام بقرار هيئة التحكيم - ويكون قرار هيئة التحكيم فيما يتعلق بقضية بعينها ملزما لكلا الدولتين المتعاقبتين ودافع الضرائب او دافعي الضرائب الذين يتعلق بهم الموضوع - يتم تطبيق احكام هذه الفقرة بالاتفاق المتبادل بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

المادة السادسة والعشرون

تبادل المعلومات

=====

١١) تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذا الاتفاق وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق مع هذا الاتفاق ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بالمادة (١) وتعامل أية معلومات تحصل عليها الدولة المتعاقدة على أنها سرية وبمفهوم الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي تم الحصول عليها وفقاً للقوانين الداخلية لتلك الدولة ولا يجوز إفشاؤها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) التي تعمل في ربط أو تحصيل أو تنفيذ أو المقاضاة أو رفع الطعن فيما يتعلق بالضرائب التي تشملها الاتفاقية ولهؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط ويمكنهم إفشاء هذه المعلومات أمام المحاكم أو فيما يتعلق بالأحكام القضائية .

١٢) يجوز للدولتين المتعاقبتين اطلاع هيئة التحكيم ، التي يتم انشاؤها طبقاً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٥) ، على المعلومات الضرورية لاتمام اجراءات التحكيم ويخضع إفشاء المعلومات لاحكام المادة (٢٨) . ويخضع اعضاء هيئة التحكيم للقيود المفروضة على إفشاء المعلومات الوارد ذكرها في الفقرة (١) من هذه المادة فيما يتعلق باى معلومات يتم إفشاؤها .

المادة السابعة والعشرون

المساعدة في تسوية المطالبات

=====

-تتفق الدولتان المتعاقبتان على تقديم المساعدة والدعم لبعضهما البعض بما يتمشى مع قوانين كل منهما او نظامها الادارى . فيما يتعلق بتحصيل الضرائب التي تنطبق عليها هذا الاتفاق واية زيادات او ضرائب اضافية او متأخرات او فوائد او تكاليف تتعلق بالضرائب المشار اليها .

- الآخري - لاية ضرائب أو لاية التزامات تتعلق بهذه الضرائب بخلاف تلك التي تخضع لها - أو يجوز ان تخضع لها - المشروعات المماثلة الآخري في الدولة الاولى أو ان تكون أثقل عينا منها .
- ٣) يتم التعامل مع المساهمات التي يدفعها ، أو التي تدفع نيابة عن ، فرد مقيم بأحدى الدولتين المتعاقدين لمشروع خاص بالمعاشات يعترف به لأغراض ضريبية في الدولة المتعاقدة الآخري بنفس الطريقة التي تعامل بها المساهمات التي تدفع في الدولة المشار - إليها أولا لمشروع خاص بالمعاشات يعترف به لأغراض ضريبية في الدولة المشار إليها أولا شريطة ان
- أ - ان يكون ذلك الفرد قد ساهم في المشروع الخاص بالمعاشات قبل ان يصبح مقيما في الدولة المذكورة أولا .
- ب - موافقة السلطة المختصة في الدولة المذكورة أولا على ان المشروع الخاص بالمعاش يطابق المشروع الخاص بالمعاش الخاضع للضريبة في تلك الدولة . ولاغراض هذه الفقرة يتضمن " المشروع الخاص بالمعاش " مشروعا للمعاش يوضع طبقا لنظام الضمان الاجتماعي العام .
- ٦) تطبق احكام هذه المادة استثناء من احكام المادة (٢) ، بالنسبة للضرائب من كل نوع ووصف.

المادة الخامسة والعشرون إجراءات الإتفاق المتبادل

=====

- ١) إذا رأى شخص أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه لضرائب تخالف أحكام الإتفاق جاز له ، بصرف النظر عن وسائل التسوية التي تنص عليها القوانين الوطنية لتلك الدولتين ، أن يعرض موضوعا على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يكون مقيما بها ، أو يعرضه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطنا لها إذا كانت حالتة تخضع للفقرة (١) من المادة (٢٤) . وينبغي عرض الموضوع خلال ثلاث سنوات إعتباراً من أول إخطار بالاجراء الذي نجم عنه فرض الضرائب بالمخالفة لأحكام هذا الإتفاق .
- ٢) إذا تبين للسلطات المختصة أن الإعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها ان تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول تسوية الموضوع بالإتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الآخري بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام الإتفاق . وإى اتفاق يتوصل اليه سوف يكون مستثنى من اى توقيينات تنص عليها القوانين الوطنية للدولتين المتعاقدين .
- ٣) تحاول السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تسوى بالإتفاق المتبادل أيه مشكلات أو خدمات قد تنشأ عن تفسير أو تطبيق هذا الإتفاق ويجوز لهما أيضا التشاور معا لتجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للحالات التي لا تنص عليها هذا الإتفاق .
- ٤) يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين اجراء اتصالات مباشرة فيما بينهما بغرض الوصول إلى اتفاق بالمعنى الوارد بالفقرات السابقة .

٤- ومع ذلك فلأغراض الفقرة ٣ من هذه المادة لا يعتبر معنى " الانشطة البعيدة عن الشاطئ " يتضمن :

- (أ) احد الانشطة او مجموعة الانشطة المذكورة في الفقرة (٤) من المادة (٥) .
 (ب) أنشطة قطر السفن او تولى شنون المرفأ التي تقوم بها السفن المخصصة لذلك الغرض واية أنشطة اخرى تقوم بها تلك السفن .
 (ج) أنشطة نقل الامدادات او الافراد التي تقوم بها السفن او الطائرات في النقل الجوى .

٥- يعد المقيم في دولة متعاقدة ويمارس الانشطة البعيدة عن الشاطئ في الدولة المتعاقدة الاخرى ، والتي تشمل خدمات مهنية او أنشطة اخرى ذات طبيعة مستقلة ، ممارسا لتلك الانشطة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما إستمرت الأنشطة البعيدة عن الشاطئ المشار اليها طوال فترة تصل الي ثلاثين يوما او اكثر .

٦- المرتبات والاجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة مرتبطة بالأنشطة البعيدة عن الشاطئ التي يتم ممارستها عن طريق منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى في الحدود - التي تم القيام بتلك الوظيفة بعيدا عن الشاطئ في تلك الدولة الاخرى .

٧- عندما يتم تقديم دليل كتابي على انه تم دفع الضرائب في مصر عن عناصر الدخل الخاضعة للضريبة في مصر طبقا للمادة (٧) والمادة (١٤) بما يتصل بكل من الفقرة (٣) والفقرة (٥) من هذه المادة كل على حده ، والفقرة (٦) كذلك من هذه المادة ، تمنح هولندا تخفيضا لقيمة ضريبتها التي يتم حسابها بما يتماشى مع القواعد المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٢٢) .

المادة الرابعة والعشرون

عدم التمييز

=====

١) مواطنو الدولة المتعاقدة لا يخضعون في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أية التزامات متعلقة بالضرائب تكون بخلاف أو أثقل عينا من الضرائب والالتزامات المتعلقة بها والتي يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما وجدوا في نفس الظروف وخاصة فيما يتعلق بمقر الإقامة . وإستثناء من احكام المادة (١) تطبق كذلك هذه الاحكام على الأشخاص غير المقيمين بأحدى الدولتين المتعاقدين او بكلتيهما .

٢) الضرائب التي تخضع لها المنشأة الدائمة التي يملكها مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقدين في الدولة المتعاقدة الأخرى لا تكون أقل تفضيلا في تلك الدولة الأخرى من الضرائب المفروضة على مشروعات تلك الدولة التي تمارس نفس الأنشطة ولا يجوز تفسير هذا النص على انه يلزم احدى الدولتين المتعاقدين بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى اية مسموحات شخصية او تخفيضات فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لرعاياها بسبب الحالة المدنية او الالتزامات العائلية .

١) فيما عدا الحالات التي ينطبق عليها احكام الفقرة (١) من المادة (٩) ، والفقرة (٨) من المادة (١١) او الفقرة (٧) من المادة (١٢) ، فإن الفوائد والأتاوات والنفقات التي يدفعها مشروع دولة متعاقدة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ، تخصم عند تحديد الارباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع كما لو كانت تدفع لمقيم في الدولة المتعاقدة الاولى في نفس الظروف .
 ٢) لا يجوز إخضاع المشروعات التابعة لدولة متعاقدة ، والتي يمتلك رأسمالها كلة أو بعضه أو يراقبه بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة

٥) فى حالة مصر ، عندما يخضع دخل طبقا لاحكام هذا الاتفاق للضريبة فى كلتا الدولتين ، يتم منح إعفاء من الازدواج الضريبي طبقا لما يلى :

تعد الضريبة الهولندية المدفوعة عن الدخل الذى يتم الحصول عليه من هولندا بمثابة مبالغ تخصم من الضريبة المصرية التى تدفع عن ذلك الدخل .

وإذا كان مثل هذا الدخل عبارة عن ارباح اسهم تدفعها احدى الشركات المقيمة فى هولندا الى شركة مقيمة فى مصر وتمتلك بصورة مباشرة او غير مباشرة اقل من ١٠% من قيمة اسهم رأس مال الشركة المذكورة اولا ، يأخذ الخصم فى الاعتبار مقدار الضريبة الهولندية التى تدفعها تلك الشركة عن نسبة الارباح التى تدفع منها ارباح الاسهم . ومع ذلك لا يجب ألا يزيد الخصم على مقدار الضريبة المصرية الذى تم حسابه قبل منح الخصم الذى يتناسب مع عناصر الدخل .

الفصل الخامس

الاحكام الخاصة

المادة الثالثة والعشرون

الانشطة البعيدة عن الشاطئ

=====

- ١- استثناء من الاحكام الاخرى الواردة فى هذا الاتفاق ، يتم تطبيق احكام هذه المادة . ومع ذلك لا تطبق احكامها عندما تشكل الانشطة التى يمارسها الشخص بعيدا عن الشاطئ - بالنسبة له منشأة دائمة وذلك طبقا لاحكام المادة (٥) او مركز ثابت طبقا لاحكام المادة ١٤ .
- ٢- يقصد بلفظ " الانشطة البعيدة عن الشاطئ " الانشطة التى تمارس بعيدا عن الشاطئ بغرض اكتشاف او استغلال الموارد الطبيعية لقاع البحر او لما تحت قاع البحر والموجودة فى دولة متعاقدة .
- ٣- يعد مشروع دولة متعاقدة يقوم بالانشطة البعيدة عن الشاطئ فى الدولة المتعاقدة الاخرى - طبقا للفقرة (٤) من هذه المادة - ممارسا للانشطة التجارية والصناعية من خلال منشأة دائمة قائمة بها مالم يتم ممارسة تلك الانشطة فى الدولة الاخرى لمدة او مدد لا تزيد فى مجموعها عن ٣٠ يوما . خلال اى فترة تصل الى اثنى عشر شهرا . ولاغراض هذه الفقرة :
- أ) عندما ينضم مشروع يقوم بالانشطة البعيدة عن الشاطئ فى الدولة المتعاقدة الأخرى إلى مشروع آخر ويستمر ذلك المشروع الاخر - على اعتبار انة جزء من نفس المشروع - فى ممارسة نفس الانشطة البعيدة عن الشاطئ التى يمارسها او كان يمارسها المشروع المشار اليه اولا ، وقام المشروعان - عند انضمامهما - بممارسة تلك الانشطة التى تزيد مدتها عن ثلاثين يوما ، عندئذ يعتبر ان كل مشروع منهما يمارس انشطته لمدة تزيد عن ثلاثين يوما خلال فترة تصل الى اثنا عشر شهرا .
- ب) ويعد المشروع مرتبطا بمشروع آخر اذا ما امتلك احدهما بصورة مباشرة او غير مباشرة ثلث رأسمال المشروع الآخر على الأقل او إذا أملك أحد الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة ثلث رأسمال المشروعين على الأقل .

٢) لا تسرى احكام الفقرة (١) على الدخل بخلاف الدخل من الاموال العقارية كما هو معروف في الفقرة (٢) من المادة (١) - اذا كان مستلم الدخل مقيما في احدى الدولتين المتعاقدين ويزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى من خلال منشأة دائمة بها او يؤدي في الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة عن طريق مركز ثابت بها وكان الحق او الاموال الذى تعلق به تحصيل الدخل مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذه المنشأة الدائمة او بالمركز الثابت . وفي هذه الحالة تطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) حسب الحالة .

الفصل الرابع

تجنب الازدواج الضريبي

المادة الثانية والعشرون

تجنب الازدواج الضريبي

=====

١) تضم هولندا عند فرضها الضرائب على المقيمين فيها الى الوعاء الضريبي الذى فرضت بناء عليه تلك الضرائب ، عناصر الدخل التى قد تخضع لضريبة فى مصر طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

٢) ومع ذلك عندما يحصل مقيم فى هولندا على عناصر دخله التى طبقا للمادة (٦) ، والمادة (٧) والفقرة (٨) من المادة (١٠) والفقرة (٦) من المادة (١١) ، والفقرة (٥) من المادة (١٢) وال فقرات (١) ، (٢) من المادة (١٣) ، والمادة (١٤) والفقرة (١) " الفقرة الفرعية أ " والفقرة (٢) من المادة (١٩) والفقرة (٢) من المادة (٢١) من هذا الاتفاق يجوز ان تخضع للضريبة فى مصر وتضاف للوعاء الضريبي المشار اليه فى الفقرة (١) تعفى هولندا عناصر الدخل هذه بتخفيض قيمة ضريبتها . ويتم حساب ذلك التخفيض بما يتماشى مع نصوص القانون الهولندى الخاص بتجنب حدوث ازدواج ضريبي ولهذا السبب تعتبر عناصر الدخل المشار اليها ضمن القيمة الاجمالية لعناصر الدخل المعفاة من الضريبة الهولندية طبقا لتلك الاحكام .

٣) وبالإضافة الى ذلك تخصم هولندا من قيمة ضريبتها التى تم حسابها بالنسبة لعناصر الدخل التى قد تخضع طبقا للفقرة (٢) من المادة (١٠) والفقرة (٢) من المادة (١١) والفقرة (٢) من المادة (١٢) والفقرة (٥) من المادة (١٣) والفقرة (٦) من المادة (١٧) والفقرة (١) و(٢) من المادة (١٨) من هذا الاتفاق للضريبة فى مصر فى حدود المقدار الذى تدخل به تلك العناصر فى الوعاء الضريبي المشار اليه فى الفقرة (١) ويكون مقدار الخصم مساوى لمقدار الضريبة المدفوعة فى مصر ولا يزيد عن مقدار التخفيض الذى يسمح به اذا ما كانت عناصر الدخل التى تمت اضافتها هى عناصر الدخل الوحيدة المعفاة من الضريبة الهولندية طبقا لاحكام القانون الهولندى الخاص بتجنب الازدواج الضريبي .

٤) استثناء من احكام الفقرة (٢) ، تخصم هولندا من ضريبتها الضرائب المدفوعة فى مصر على عناصر الدخل الخاضعة طبقا للمادة (٧) ، والفقرة (٨) من المادة (١٠) والفقرة (٦) من المادة (١١) والفقرة (٥) من المادة (١٢) والمادة (١٤) والفقرة (٢) من المادة (٢١) من هذا الاتفاق للضريبة فى مصر فى حدود المقدار الذى تدخل به تلك العناصر فى الوعاء الضريبي على خصم مقدار الضريبة المفروضة فى دولة اخرى على تلك العناصر ، من الضريبة . ويتم حساب ذلك الخصم طبقا لاحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة .

المادة السابعة عشرة
الفنانون والرياضيون

=====

(١) إستثناء من أحكام المادتين ١٤ ، ١٥ يخضع الدخل الذى يستمد ه شخص مقيم فى دولة متعاقد من عمله كفنان مثل فناني المسرح أو السينما أو الراديو أو التلفزيون أو كموسيقى أو كرياضى من أنشطته الشخصية التى تمارس فى الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فى تلك الدولة الأخرى .

(٢) إذا كان الدخل الذى يحققه الفنان أو الرياضى من مزاوله أنشطته الشخصية لا يعود على الفنان أو الرياضى نفسه و لكن يعود على شخص آخر فيخضع هذا الدخل إستثناء من أحكام المواد (٧) ، (١٤) ، (١٥) للضريبة فى الدولة التى يمارس فيها الفنان أو الرياضى أنشطته.

المادة الثامنة عشرة
المعاشات و المبالغ المرتبة لمدى الحياة
ومبالغ التأمين الاجتماعى

=====

١) المعاشات والمكافآت المماثلة الأخرى التى تدفع لشخص مقيم فى دولة متعاقد بسبب وظيفة سابقة و اى مبلغ يتم الحصول عليه مدى الحياة فى الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فى تلك الدولة الأخرى .

(٢) إذا لم تكن مثل هذه المكافأة ذات صفة دورية وتم دفعها بسبب وظيفة سابقة فى الدولة المتعاقدة الأخرى او اذا تم دفع مبلغ إجمالى عوضا عن الحق فى الحصول على المبالغ المرتبة لمدى الحياة ، وتخضع تلك المكافآت او ذلك المبلغ الاجمالى للضريبة فى الدولة التى ينشأ فيها .

(٣) يخضع اى معاش و اى مدفوعات اخرى يتم دفعها طبقا لنظام التأمين الاجتماعى الخاص باحدى الدولتين المتعاقدين لمقيم فى الدولة المتعاقدة الأخرى ، للضريبة فى الدولة المذكورة اولا .

(٤) يقصد بتعبير " مرتب لمدى الحياة " مبلغ محدد يدفع دوريا فى اوقات محددة اثناء الحياة او خلال فترة معينة او فترة مؤكدة وذلك بموجب التزام بأداء هذه المبالغ فى مقابل اعتبارات كافية وكاملة بالنقود او بقيمة بالنقود .

المادة التاسعة عشرة
الوظائف الحكومية

=====

(١) أ (المرتبات والاجور والمكافآت المماثلة الأخرى ، بخلاف المعاش ، التى تدفعها دولة متعاقد أو أحد أقسامها السياسية أو احدى سلطاتها المحلية ، او صناديق إدارة الاموال التى تنشئها دولة متعاقد او احد اقسامها السياسية أو احدى سلطاتها

ب- اذا مكث في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تصل الى او تزيد عن (١٨٣) يوماً خلال فترة ١٢ شهر تبدأ او تنتهى فى السنة المالية المعنية ، ففي هذه الحالة يخضع الدخل للضريبة فى تلك الدولة الأخرى ولكن فى حدود الدخل الذى تحصل عليه من تأدية أنشطة فى تلك الدولة الأخرى .

٢) تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص الأنشطة المستقلة العلمية ، الأدبية ، الفنية أو التعليمية ، كذلك الأنشطة المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين واطباء الأسنان والمحاسبين .

المادة الخامسة عشرة الخدمات الشخصية غير المستقلة

=====

١ مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٦، ١٨، ١٩ تخضع المرتبات والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التى يحققها مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين من وظيفة للضريبة فى تلك الدولة فقط ، ما لم يمارس الوظيفة فى الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا قام بممارسة الوظيفة على هذا النحو فإن المكافآت التى يستمدّها من هناك تخضع للضريبة فى تلك الدولة الأخرى .

٢، إستثناء من أحكام الفقرة (١) تخضع المكافآت التى يستمدّها شخص مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين من وظيفة تمارس فى الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فى الدولة المذكورة أولاً فقط :

أ) إذا وجد مستلم المكافأة فى الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز فى مجموعها عن (١٨٣) يوماً فى أى ١٢ شهراً تبدأ أو تنتهى فى السنة المالية المعنية ، و
ب) وكانت المكافأة تدفع بمعرفة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم فى الدولة الأخرى ، و
ج) كانت لا تتحمل بالمكافأة منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل فى الدولة الأخرى .

٣، إستثناء من الأحكام السابقة فى هذه المادة ، المكافأة التى يحصل عليها مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين عن وظيفة تمارس على ظهر سفينة أو طائرة تعمل فى النقل الدولى تخضع للضريبة فى تلك الدولة فقط .

المادة السادسة عشرة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

=====

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المكافآت المماثلة التى يحصل عليها شخص مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين بصفته عضواً بمجلس إدارة أو كما يشار إليه بلفظ "مندوب" شركة مقيمة فى الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز أن تخضع للضريبة فى الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة الثالثة عشرة
الأرباح الرأسمالية
=====

(١) الأرباح التي يحصل عليها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في الأموال العقارية المشار إليها في المادة " ٦ " و كأنه في الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

(٢) الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة تشكل جزءاً من ممتلكات عمل منشأة دائمة يمتلكها مشروع بإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى أو الناتجة من التصرف في أموال منقولة خاصة بمركز ثابت تحت تصرف مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين و يقع في الدولة المتعاقدة الاخرى بغرض تقديم خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع كله) أو في مثل هذا المركز الثابت ، تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى .

(٣) الأرباح الناتجة من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي و من التصرف في الاموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات ، تخضع للضريبة في الدولة التي يوجد بها مركز الادارة الفعلية للمشروع فقط . لأغراض هذه الفقرة تطبق أحكام الفقرة " ٢ " من المادة "٨" .

(٤) الأرباح الناتجة من التصرف في اى ممتلكات بخلاف تلك المذكورة في الفقرات "٣،٢،١" ، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف .

(٥) لا تؤثر احكام الفقرة "٤" على حق كل من الدولتين المتعاقبتين بفرض ضرائب طبقاً للقانون الخاص بكل دولة على الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم أو " حقوق تمتع " في شركة ، يكون رأسمالها مقسم كله أو جزء منه إلى أسهم وتعتبر مقيمة في تلك الدولة بمقتضى قوانينها ، انشأها فرد مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى وكان مقيماً في الدولة المذكورة و لا خلال العشر سنوات الاخيرة السابقة للتصرف في الاسهم او " حقوق التمتع " .

المادة الرابعة عشرة
الخدمات الشخصية المستقلة
=====

(١) الدخل الذي يحصل عليه فرد مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من تأدية خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة ، يخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ، فيما عدا في الاحوال التالية عندما يخضع مثل هذا الدخل ايضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى :

أ - إذا كان له مركز ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى بغرض تقديم نشاطاته ، في هذه الحالة فقط يخضع مقدار الدخل المتعلق بهذا المركز الثابت للضريبة في تلك الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الثانية عشرة
الأتاوات
====

١) الأتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢) ومع ذلك ، تخضع هذه الأتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقا لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد للأتاوات مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الضريبة المفروضة لن تزيد عن ١٢ % من إجمالي مبلغ الأتاوات .

٣) تقوم السلطات المختصة بالتفاهم المتبادل بوضع طريقة تطبيق الفقرة " ٢ " .

٤) يقصد بلفظ " اتاوات " كما هو مستخدم في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع والمستلمة مقابل الاستعمال أو الحق في استعمال حق النشر الخاص بالاعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية بما في ذلك أفلام السينما أو الأفلام أو الشرائط المستخدمة في الإذاعة والتليفزيون و أي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبية أو عملية سرية أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية .

٥) لا تطبق أحكام الفقرتين (١) ، (٢) إذا كان المالك المستفيد لهذه الأتاوات مقيما في إحدى الدولتين المتعاقدين ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوات أعمالا من خلال منشأة دائمة موجودة بها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها و الحقوق أو الملكية التي تدفع عنها هذه الأتاوات تكون مرتبطة ارتباطا فعليا يمثل هذه المنشأة أو المركز الثابت وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال .

٦) تعتبر الأتاوات أنها قد نشأت في إحدى الدولتين المتعاقدين إذا كان الدافع للأتاوات مقيما في تلك الدولة . ومع ذلك إذا كان الشخص دافع الأتاوات سواء كان مقيما أو غير مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين ، يملك في إحدى الدولتين المتعاقدين منشأة دائمة أو مركز ثابت يرتبط به الالتزام بدفع الأتاوات ، وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تتحمل هذه الأتاوات فإن تلك الأتاوات تعتبر أنها قد نشأت في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٧) إذا كانت قيمة الأتاوات المدفوعة بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بينهما وبين شخص آخر ، فيما يتعلق باستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع عنها الأتاوات تزيد عن القيمة التي كان سبتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم تكن هذه العلاقة موجودة فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة فقط وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل دولة متعاقدة ، مع اخذ الأحكام الأخرى الواردة في هذا الإتفاق في الاعتبار .

٢) و مع ذلك ، يجوز ان تخضع تلك الفوائد أيضاً للضرائب فى الدولة المتعاقدة التى تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد للفوائد مقيماً فى الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الضريبة التى تفرض يجب أن لا تزيد عن ١٢ ٪ من إجمالى مبلغ الفوائد .

٣) استثناء من أحكام الفقرة "٢" ، تخضع الفوائد للضرائب فقط فى الدولة المتعاقدة المقيم بها مستلم الفوائد وذلك إذا تحقق واحد من الشروط الآتية :

أ - ان يكون دافع او مستلم الفوائد هو الدولة المتعاقدة نفسها ، او هيئة قانونية او احد أقسامها السياسية او سلطة محلية بها او البنك المركزى التابع لاحدى الدولتين المتعاقدين .

ب- ان تدفع الفوائد عن قرض ممنوح او مضمون او مؤمن عليه من حكومة احدى الدولتين المتعاقدين ، او البنك المركزى التابع لاحدى الدولتين المتعاقدين ، او اى وكالة (تتضمن مؤسسة مالية) تمتلكها او تسيطر عليها حكومة إحدى الدولتين المتعاقدين .

٤) تقوم الهيئات المختصة بالدولتين المتعاقدين بوضع طرق تطبيق الفقرتين "٢،٣" وذلك بالاتفاق المتبادل فيما بينهما .

٥) يقصد بلفظ " فوائد " فى هذه المادة الدخل الناتج من سندات المديونية أيا كان نوعها ، سواء كانت مضمونة برهن أم لم تكن ولكنها لا تمنح حق المشاركة فى ارباح المدين ، وخاصة الدخل المستمد من السندات الحكومية و الدخل الناتج من الاذونات أو السندات بما فى ذلك المكافآت والحوافز المتعلقة بمثل هذه الاذونات أو السندات ، لا تعتبر غرامة التأخير فوائد لاغراض هذه المادة

٦) لا تطبق أحكام الفقرات (١) ، (٢) ، (٣) إذا كان المالك المستفيد من الفوائد مقيماً فى إحدى الدولتين المتعاقدين ويشارك فى الدولة المتعاقدة الأخرى التى تنشأ فيها الفوائد ، إما نشاطاً تجارياً أو صناعياً من خلال منشأة دائمة توجد بها أو يؤدي فى تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وأن يكون سند المديونية الذى تدفع عنه الفوائد مرتبط ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . وفى مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال .

٧) تعتبر الفوائد انها قد نشأت فى إحدى الدولتين المتعاقدين إذا كان الدافع لها مقيم فى تلك الدولة ، ومع ذلك ، إذا كان الشخص دافع الفوائد سواء كان مقيماً فى تلك الدولة أو غير مقيم بها يمتلك فى إحدى الدولتين المتعاقدين منشأة دائمة أو مركز ثابت يرتبط بالمديونية التى تدفع عنها الفوائد ، وتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفوائد فإن هذه الفوائد تعتبر انها قد نشأت فى الدولة التى توجد بها هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٨) إذا كانت قيمة الفوائد بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كل منهما وأى شخص آخر بالقياس إلى سند المديونية التى تدفع عنها الفوائد تزيد عن القيمة التى كان سيتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة فقط . وفى مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعه خاضعاً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقدين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الإتفاقية .

٣) إستثناء من أحكام الفقرة "٢" لا تقوم الدولة التي بها محل إقامة الشركة دافعة ارباح الاسهم بفرض ضرائب على تلك الارباح ، اذا كان المالك المستفيد من ارباح الاسهم هو شركة رأسمالها مقسم كله او جزء منه الى اسهم وتكون مقيمة فى الدول المتعاقدة الاخرى وتمتلك مباشرة على الاقل ٢٥% من رأسمال الشركة دافعة ارباح الاسهم .

٤) لا تطبق احكام الفقرة " ٣ " اذا كانت العلاقة بين الشركتين قد تم تنظيمها او الإبقاء عليها اساسا بفرض الحصول على هذا الخصم .

٥) تقوم السلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين بوضع طرق تطبيق الفقرتين " ٣،٢ " وذلك عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينهما .

٦) لن تؤثر احكام الفقرتين " ٣،٢ " على فرض ضرائب على الشركة فيما يخص الارباح التى تدفع منها ارباح الاسهم .

٧) يقصد بعبارة " ارباح الأسهم " الواردة بهذه المادة الدخل المستمد من الأسهم ، "أسهم التمتع" أو " حقوق التمتع " أو أسهم التعدين أو اسهم التأسيس أو الحقوق الأخرى المشاركة فى الأرباح ، كذلك الدخل الناتج عن الديون المشاركة فى الارباح والدخل الناتج عن الحقوق المشاركة الأخرى التى تخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل الناتج عن الاسهم طبقا لقوانين الدولة المقيمة بها الشركة الموزعة للأرباح.

٨) لاتطبق احكام الفقرتين (١) ، (٢) إذا كان المالك المستفيد لأرباح الأسهم مقيما فى إحدى الدولتين المتعاقبتين ويمارس اعمالا فى الدولة المتعاقدة الأخرى المقيمة بها الشركة الدافعة لأرباح الاسهم من خلال منشأة دائمة موجودة بها ، أو يؤدي فى تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها ، وأن تكون الأسهم التى تدفع عنها الارباح مرتبطة ارتباطا فعليا بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت فى هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال .

٩) إذا كانت شركة مقيمة فى إحدى الدولتين المتعاقبتين تستمد أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فلا يجوز للدولة الأخرى فرض أى ضرائب على أرباح الأسهم التى تدفعها الشركة، إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح تدفع لمقيم فى تلك الدولة الأخرى أو إذا كانت الأسهم التى تدفع عنها الارباح مرتبطة فعليا بمنشأة دائمة أو بمركز ثابت موجود فى تلك الدولة الأخرى ، أو أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلها أو بعضها الأرباح أو الدخل الناشئ فى تلك الدولة الأخرى .

المادة الحادية عشرة

الفوائد

====

١) الفوائد التى تنشأ فى إحدى الدولتين المتعاقبتين و تدفع لمقيم فى الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فى تلك الدولة الأخرى .

المادة التاسعة
المشروعات المشتركة

=====

(١) أ- إذا ساهم مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين بطريق مباشر أو غير مباشر فى إدارة أو رقابة أو رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ، أو

ب- إذا ساهم نفس الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر فى إدارة أو رقابة أو رأسمال مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين و مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى .

و إذا وضعت أو فرضت فى أى من الحالتين شروط بين مشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التى يمكن أن تقوم بين مشروعين مستقلين ، فإن أية أرباح كان يمكن أن يحققها أى من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولكنه لم يحققها بسبب قيام هذه الشروط ، يجوز ضمها إلى أرباح هذا المشروع و إخضاعها للضريبة تبعاً لذلك . ومع ذلك فمن المتفق عليه أن قيام مشروعات مشتركة بوضع ترتيبات مثل ترتيبات مشاركة فى التكلفة ، أو اتفاقيات الخدمات العامة من أجل أو التى توضع على أساس تخصيص مصروفات ما بين مصروفات تنفيذية ، إدارية عامة و فنية وتجارية ومصروفات بحث وتنمية ومصروفات أخرى مشابهة ، لا يشكل فى حد ذاته شرط كما تعنى الجملة السابقة .

(٢) إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين والخاضعة للضريبة تتضمن أرباحاً يخضع بالنسبة لها مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى للضرائب فى تلك الدولة الأخرى ، وكانت تلك الأرباح المتضمنة ستحقق للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً إذا كانت الظروف القائمة بين هذين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى عمل تسوية مناسبة لمبلغ الضريبة المفروضة بها على تلك الأرباح، وعند تحديد هذه التسوية يجب مراعاة الأحكام الأخرى بهذا الاتفاق وعلى الهيئات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين التشاور فيما بينهما إذا لزم الأمر .

المادة العاشرة
أرباح الأسهم

=====

(١) تخضع أرباح الأسهم التى تدفعها شركة مقيمة فى إحدى الدولتين المتعاقبتين الى مقيم فى الدولة المتعاقدة الأخرى للضرائب فى تلك الدولة الأخرى .

(٢) ومع ذلك تخضع أرباح الأسهم أيضاً للضرائب فى الدولة المتعاقدة التى تقيم بها الشركة التى تدفع أرباح الأسهم وذلك طبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً فى الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الضريبة المفروضة يجب ألا تزيد عن ١٥ ٪ من إجمالى مقدار أرباح الأسهم .

مماثلا في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل بصفة مستقلة تماما عن المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
٣) عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة تخصم المصاريف الخاصة بالمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة بها المنشأة الدائمة أو في غيرها .

٤) إذا كان العرف جرى في إحدى الدولتين المتعاقبتين على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة ، فإن أحكام الفقرة (٢) لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضرائب على أساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف . على ان طريقة التقسيم النسبي يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ الواردة في هذه المادة .

٥) لا يعتبر أن منشأة دائمة قد حققت أرباحا لمجرد أن هذه المنشأة الدائمة قد اشترت سلعاً أو بضائع للمشروع .

٦) لأغراض الفقرات السابقة فإن الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة تحدد بذات الطريقة سنة بعد أخرى مالم يكن هناك سبب سليم وكاف للاخذ بها خلاف ذلك .

٧) إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على إفراد مواد أخرى فسي هذا الإتفاق فإن أحكام هذه المادة لا تخل بأحكام تلك المواد .

المادة الثامنة النقل البحري والجوي =====

١) تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي للضريبة في الدولة المتعاقدة فقط التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمشروع .

٢) إذا كان مقر الإدارة الفعلية لمشروع الدخل البحري يوجد على ظهر سفينة فيعتبر انه موجود في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها ميناء مقر السفينة أو في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها مستغل السفينة اذا لم يوجد مثل هذا الميناء .

٣) لأغراض هذه المادة فإن الأرباح الناتجة من تشغيل سفن وطائرات تعمل في النقل الدولي تتضمن أرباحا ناتجة من تأجير سفن وطائرات خالية من طاقمها وذلك عندما تستخدم في النقل الدولي ، اذا كانت مثل هذه الأرباح من التأجير امرا عارضا بالنسبة للارباح المشار اليها في الفقرة " ١ "

٤) تطبيق أحكام الفقرة (١) كذلك على الأرباح الناتجة من الاشتراك في إتحاد بين شركات أو نشاط تجارى مشترك او وكالة دولية .

٨) إن مجرد كون شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين مسيطرة على أو تحت سيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاوّل نشاطا في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو بأى طريقة أخرى) لا يجعل في حد ذاته أيا من الشركتين منشأة دائمة للأخرى .

الفصل الثالث

فرض الضرائب على الدخل

المادة السادسة

الدخل الناتج من اموال عقارية

=====

١) يخضع الدخل الذى يحصل عليه مقيم بإحدى الدولتين المتعاقبتين من اموال عقارية (بما فى ذلك الدخل الناتج من الزراعة والغابات) موجودة فى الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فى تلك الدولة الأخرى .

٢) يقصد بعبارة " اموال عقارية " المعنى المحدد لها وفقا لقانون الدولة المتعاقدة التى توجد بها تلك الاموال ، وتشمل العبارة على ايه حال الاموال الملحقه بالاموال العقارية وكذلك الماشية والمعدات المستعملة فى الزراعة والغابات والحقوق التى تنطبق عليها احكام القانون العام المتعلق بملكية الاراضى وحق الانتفاع بالاموال العقارية والحقوق المتعلقة بمبالغ متغيرة أو ثابتة مقابل إستغلال أو الحق فى إستغلال المصادر المعدنية والموارد الطبيعية الاخرى . لا تعتبر السفن والمراكب والطائرات من الاموال العقارية .

٣) تطبق احكام الفقرة "١" على الدخل الناتج من الإستعمال المباشر للاموال العقارية أو من تأجيرها أو من إستعمالها على أي نحو اخر .

٤) تطبق كذلك احكام الفقرتين (١) ، (٣) على الدخل الناتج من اموال عقارية لأى مشروع و الدخل الناتج من الاموال العقارية مستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة .

المادة السابعة

الأرباح التجارية و الصناعية

=====

١) الأرباح التى يحققها مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة فى تلك الدولة فقط ما لم يكن المشروع يزاول نشاطا فى الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كانه فيها . فإذا كان المشروع يزاول نشاطا على النحو السابق فإن أرباح المشروع يجوز ان تخضع للضريبة فى الدولة الأخرى ولكن فى حدود ما يخص المنشأة الدائمة فقط .

٢) مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة " ٣ " إذا كان مشروع فى إحدى الدولتين المتعاقبتين يزاول نشاطا فى الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كأنه فيها ، فتحدد فى كل من الدولتين المتعاقبتين الأرباح التى تخص المنشأة الدائمة على أساس الأرباح التى كانت ستحققها المنشأة الدائمة كما لو كانت مشروعا مستقلا يزاول نفس النشاط أو نشاطا

(٢) تشمل عبارة المنشأة الدائمة على وجه الخصوص :

- أ - محل الإدارة
- ب - الفرع
- ج - المكتب
- د - المصنع
- هـ - الورشة
- و - المنجم أو بئر البترول أو الغاز أو الحجر أو أى مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية
- ز - المزرعة أو الغراس

(٣) موقع البناء أو الاتشاء أو مشروع التجميع أو التجهيز أو أنشطة الاشراف المتعلقة بذلك تشكل منشأة دائمة فقط اذا ما استمر ذلك المشروع أو تلك الأنشطة لفترة تزيد عن ستة اشهر .

(٤) استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة لا تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " ما يلي :-

- أ () الإحتفاع بالتسهيلات فقط لأغراض التخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع .
- ب () الإحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع بغرض التخزين أو العرض أو التسليم فقط .
- ج () الإحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع بغرض تشغيلها بواسطة مشروع آخر فقط .
- د () الإحتفاظ بمكان ثابت للعمل بغرض مباشرة شراء السلع أو البضائع أو تجميع المعلومات للمشروع فقط .
- هـ () الإحتفاظ بمكان ثابت للعمل بغرض القيام بأى نشاط اخر ذو صفة تمهيدية أو مساعدة فقط .
- و () الإحتفاظ بمكان ثابت للعمل فقط لمزاولة أى مجموعة من الأنشطة المشار إليها فى الفقرات الفرعية (أ) إلى (هـ) بشرط أن يكون النشاط الإجمالى للمكان الثابت والناجم عن مجموع هذه الأنشطة ذو صفة تمهيدية أو مساعدة .

(٥) استثناء من أحكام الفقرتين (١) ، (٢) إذا كان شخص بخلاف الوكيل المستقل الذى تطبق عليه احكام الفقرة السادسة يعمل نيابة عن مشروع وله عادة سلطة ابرام العقود باسم هذا المشروع فى احدى الدولتين المتعاقدين ، فإن هذا المشروع يعتبر ان له منشأة دائمة فى تلك الدولة بالنسبة للأنشطة التى يقوم بها هذا الشخص لحساب المشروع ما لم تكن هذه الأنشطة قاصرة على الأنشطة المشار إليها فى الفقرة الرابعة ، التى لا تجعل المركز الثابت اذا ما زاول هذه الأنشطة منشأة دائمة طبقا لاحكام تلك الفقرة .

(٦) لا يعتبر أن المشروع منشأة دائمة فى احدى الدولتين المتعاقدين لمجرد قيامه بأعمال فى تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أى وكيل آخر له صفة مستقلة شريطة أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص فى حدود مهنتهم العادية . ومع ذلك عندما تخصص كل أو معظم الأنشطة التى يقوم بها ذلك الوكيل نيابة عن ذلك المشروع فلن يعتبر ذلك الوكيل له صفة مستقلة بالمعنى المذكور فى مفهوم هذه الفقرة .

- فى مصر وزير المالية أو من يمثله قانونا .

٢) عند تطبيق أحكام هذا الإتفاق بمعرفة إحدى الدولتين المتعاقبتين فيقصد بأى عبارة لم يرد لها تعريف فى هذا الإتفاق المعنى المقرر له فى القانون المعمول به فى تلك الدولة بشأن الضرائب التى يتناولها هذه الإتفاق وذلك ما لم يقضى النص بخلاف ذلك ، وائ معنى مقرر له وفقا للقوانين الضريبية التى تطبق فى تلك الدولة يسود على معنى مقرر للعبارة وفقا لقوانين اخرى فى تلك الدولة .

المادة الرابعة

المقيم

====

١ - لأغراض هذا الإتفاق ، يقصد بعبارة " مقيم فى احدى الدولتين المتعاقبتين" أى شخص يخضع وفقا لقوانين تلك الدولة للضرائب المفروضة بها وذلك بحكم موطنه ، او محل إقامته ، او محل إدارته أو أى معيار آخر من طبيعة مماثلة ، كما تشمل هذه العبارة تلك الدولة واحد اقسامها السياسية او سلطة محلية بها ، ولكن لا تشمل هذه العبارة أى شخص يخضع للضرائب فى تلك الدولة لمجرد حصوله على دخل مستمد من مصادر فى تلك الدولة .

٢ - فى حالة ما إذا كان الفرد يعتبر وفقا لأحكام الفقرة (١) مقيما بكلتا الدولتين ، فإن حالته هذه تعالج كالتالى :

- أ) يعتبر مقيما بالدولة التى يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه فى كلتا الدولتين يعتبر مقيما فى الدولة التى له بها علاقات شخصية أو إقتصادية أو ثق (مركز المصالح الحيوية) .
- ب) فى حالة عدم إكنايه تحديد الدولة المتعاقدة التى يوجد بها مركز مصالحه الحيوية أوفى حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه فى أى من الدولتين فيعتبر مقيما فقط بالدولة التى فيها محل إقامته المعتاد .
- ج) إذا كان له محل إقامة معتاد فى كلتا الدولتين أو إذا لم يكن له محل إقامة معتاد فى أى منهما فيعتبر مقيما فقط فى الدولة التى يحمل جنسيتها .
- د) إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لا يحمل جنسية أى منهما، تقوم السلطات المختصة فى الدولتين المتعاقبتين بإيجاد حل بالاتفاق المشترك .

٣) فى حالة ما إذا كان هناك وفقا لأحكام الفقرة (١) شخص اخر بخلاف الافراد مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين يعتبر مقيما فقط بالدولة التى يوجد بها محل إدارته الفعلى .

المادة الخامسة

المنشأة الدائمة

=====

١) لاغراض هذا الاتفاق يقصد بعبارة " المنشأة الدائمة " المقر الثابت للعمل الذى يزاول المشروع من خلاله كل نشاطه أو بعضه .

٤) تسرى أحكام الاتفاق أيضا على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها تفرض بعد تاريخ توقيع الاتفاق بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا منها ، تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإخطار بعضهما البعض بأيه تعديلات جوهرية تمت في قوانينها الضريبية الخاصة .

الفصل الثاني

تعريفات

المادة الثالثة

تعريفات عامة

=====

- ١) لأغراض هذه الإتفاق ، ما لم يقر النص خلاف ذلك :
- (أ) يقصد بمصطلح " احدى الدولتين المتعاقبتين " المملكة الهولندية (هولندا) او جمهورية مصر العربية (مصر) ، حسبما يتطلبه النص ، ويقصد بمصطلح " الدولتين المتعاقبتين " المملكة الهولندية (هولندا) وجمهورية مصر العربية (مصر) .
- (ب) يقصد بمصطلح (هولندا) الجزء من المملكة الكانن بأوروبا ، بما فى ذلك البحار الإقليمية ، وائ منطقة تقع فيما وراء البحار الإقليمية التي تمارس عليها هولندا السلطة القضائية وحقوق استغلال الموارد الطبيعية لقاع البحر او لما تحت قاع البحر ولما يعلوه من مياه طبقا للقانون الدولي .
- (ج) يقصد بمصطلح " مصر " جمهورية مصر العربية وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافى يشمل تعبير مصر :
- أ (المياه الإقليمية .
- ب) قاع البحر وما تحت قاع البحر وما فى القاع والمناطق المتاخمة فيما وراء المياه الإقليمية التي تمارس عليها مصر حقوق السيادة طبقا للقانون الدولي بقصد إكتشاف - وإستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق وفى حدود الأشخاص او الممتلكات او اوجه النشاط التي يسرى عليها الإتفاق فى مجال هذا الإكتشاف او الإستغلال .
- (د) يقصد بمصطلح " شخص " فرد أو شركة أو أى مجموعة أشخاص اخرى .
- (هـ) يقصد بمصطلح " شركة " أى هيئة ذات شخصية إعتبارية أو أى وحدة تعامل من الناحية الضريبية على انها شخصية إعتبارية .
- (و) يقصد بعبارة " مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين " و " مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالى مشروع يديره شخص مقيم فى إحدى الدولتين المتعاقبتين و مشروع يديره شخص مقيم فى الدولة المتعاقدة الأخرى .
- (ز) يقصد بمصطلح " النقل الدولي " أى نقل بحرى او جوى يقوم به مشروع له ادارته الفعلية فى احدى الدولتين المتعاقبتين ، ويستثنى من ذلك النقل البحرى او الجوى بين اماكن فى الدولة المتعاقدة الاخرى فقط .
- (ح) يقصد بلفظ " مواطن " :
- أى فرد يتمتع بجنسية احدى الدولتين المتعاقبتين .
- أى شخص قانونى ، شركة تضامن و الشركات التي تعتبر كذلك طبقاً للقوانين السارية فى إحدى الدولتين المتعاقبتين .
- (ط) يقصد بمصطلح " السلطة المختصة " :
- فى هولندا وزير المالية او من يمثله قانونا .

الفصل الأول
نطاق الاتفاق
المادة الأولى
" النطاق الشخصى "
=====

يطبق هذا الاتفاق على الأشخاص المقيمين فى إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما.

المادة الثانية
الضرائب التى يتناولها الاتفاق
=====

- ١- يطبق هذه الإتفاق على ضرائب الدخل التى تفرضها إحدى الدولتين المتعاقبتين أو احد أقسامها السياسيه أو السلطات المحلية بصرف النظر عن طريقة جبايتها .
- ٢- تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل ، بما فى ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة من التصرف فى ممتلكات منقولة أو عقارية والضرائب على مجموع الأجور والمرتببات التى تدفع بواسطة المشروع وايضا الضرائب على إعادة تقييم رأس المال .

٣- الضرائب التى يطبق عليها هذا الإتفاق هى على وجه الخصوص :

أ - بالنسبة لهولندا :-

- ١- ضريبة الدخل .
- ٢- الضريبة على الأجور .
- ٣- الضريبة على الشركات بما فى ذلك حصة الحكومة فى الربح الصافى الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية التى يتم تحصيلها وفقا لما ورد بفصل التعدين ١٨١٠ الخاص بالامتيازات الصادرة منذ ١٩٦٧ ، او الامتيازات المتعلقة بخريطة التعدين بالقارة ١٩٦٥ (الفصل الخاص بمناطق التعدين الهولندية على امتداد قاع البحر الساحلى خارج المياه الإقليمية ١٩٦٥) .
- ٤- الضرائب على ارباح الاسهم .
(ويشار إليها فيما بعد بالضريبة الهولندية)

ب - بالنسبة لمصر :-

- ١ - الضريبة العقارية (تشمل ضريبة الأيطان والضريبة على العقارات المبنية) .
- ٢ - الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين .
- ٣ - الضريبة على أرباح شركات الأموال .
- ٤ - رسم تنمية الموارد المالية للدولة .
- ٥ - الضرائب الإضافية المفروضة بنسبة مئوية من الضرائب المبينة عليه او المفروضة بطرق أخرى .
(ويشار إليها فيما بعد بالضريبة المصرية) .

اتفاق
بين
حكومة مملكة هولندا
وحكومة جمهورية مصر العربية
لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن حكومة مملكة هولندا وحكومة جمهورية مصر العربية والمشَار إليهما فيما بعد
بـ"الدولتين المتعاقدتين"
رغبة منهما في إبرام اتفاق لتجنب الإزدواج الضريبي وللمنع التهرب من الضرائب فيمسا
يتعلق بالضرائب على الدخل بين كلتيهما .
قد اتفقتا على ما يلي :-

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

**Verdrag tussen de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden
en de Regering van de Arabische Repuhliek Egypte tot het
vermijden van duhhele helasting en het voorkomen van het
ontgaan van helasting met betrekking tot belastingen naar het
inkomen**

De Regering van het Koninkrijk der Nederlanden
en

De Regering van de Arabische Republiek Egypte,
hun Staten hierna te noemen de „Verdragsluitende Staten”

Geleid door de wens dat een verdrag tot het vermijden van dubbele
belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrek-
king tot belastingen naar het inkomen wordt gesloten tussen beide Sta-
ten,

Zijn het volgende overeengekomen:

HOOFDSTUK 1

REIKWIJDTE VAN HET VERDRAG

Artikel 1

Personen op wie het Verdrag van toepassing is

Dit Verdrag is van toepassing op personen die inwoner zijn van een
van de Verdragsluitende Staten of van beide Verdragsluitende Staten.

Artikel 2

Belastingen waarop het Verdrag van toepassing is

1. Dit Verdrag is van toepassing op belastingen naar het inkomen die,
ongeacht de wijze van heffing, worden geheven ten behoeve van een
Verdragsluitende Staat of van de staatkundige onderdelen of plaatselijke
publiekrechtelijke lichamen daarvan.
2. Als belastingen naar het inkomen worden beschouwd alle belastin-
gen die worden geheven naar het gehele inkomen of naar bestanddelen
van het inkomen, waaronder begrepen belastingen naar voordelen ver-

kregen uit de vervreemding van roerende of onroerende zaken, belastingen naar het totale bedrag van de door de ondernemingen betaalde lonen of salarissen, alsmede belastingen naar waardevermeerdering.

3. De bestaande belastingen waarop het Verdrag van toepassing is, zijn met name:

a. in Nederland:

- de inkomstenbelasting,
- de loonbelasting,

- de vennootschapsbelasting, daaronder begrepen het aandeel van de Regering in de netto winsten behaald met de exploitatie van natuurlijke rijkdommen geheven krachtens de Mijwet 1810 met betrekking tot concessies uitgegeven vanaf 1967, of geheven krachtens de Mijwet continentaal plat 1965,

- de dividendbelasting,

(hierna te noemen: „Nederlandse belasting”);

b. in Egypte:

- the tax on income derived from immovable property, including the agriculture land tax and the building tax (belasting op inkomen voortvloeiend uit onroerende zaken met inbegrip van belasting op landbouwgrond en belasting op gebouwen),

- the unified tax on income of individuals (geïntegreerde belasting op inkomen voor natuurlijke personen),

- the tax on corporation profits (belasting op ondernemingswinsten),

- the duty for the development of the financial resources of the State (accijns voor de ontwikkeling van de financiële middelen van de Staat),

- supplementary taxes imposed as percentage of taxes mentioned above or otherwise (aanvullende belastingen opgelegd als percentage van de hierboven genoemde of op andere wijze opgelegd),

(hierna te noemen: „Egyptische belasting”).

4. Het Verdrag is ook van toepassing op alle gelijke of in wezen gelijksoortige belastingen die na de datum van ondertekening van het Verdrag naast of in de plaats van de bestaande belastingen worden geheven. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten doen elkaar mededeling van alle wezenlijke wijzigingen die in hun onderscheiden belastingwetgevingen zijn aangebracht.

HOOFDSTUK II

BEGRIPSBEPALINGEN

Artikel 3

Algemene begripsbepalingen

1. Voor de toepassing van dit Verdrag, tenzij de context anders verciat:

- a. betekent de uitdrukking „een Verdragsluitende Staat” het Koninkrijk der Nederlanden (Nederland) of de Arabische Republiek Egypte (Egypte), al naar de context vereist; betekent de uitdrukking „Verdragsluitende Staten” het Koninkrijk der Nederlanden (Nederland) en de Arabische Republiek Egypte (Egypte);
- b. betekent de uitdrukking „Nederland” het deel van het Koninkrijk der Nederlanden dat in Europa is gelegen, met inbegrip van zijn territoriale zee en elk gebied buiten de territoriale zee waarbinnen Nederland, in overeenstemming met het internationale recht, rechtsbevoegdheid heeft of soevereine rechten uitoefent met betrekking tot de zeebodem, de ondergrond daarvan en de daarboven gelegen wateren, en hun natuurlijke rijkdommen;
- c. betekent de uitdrukking „Egypte” de Arabische Republiek Egypte en, wanneer gebezigd in aardrijkskundige zin, omvat de term „Egypte”:
 - i. de daartoe behorende territoriale zeeën, en
 - ii. de zeebodem en de ondergrond van de onderzeese gebieden die aan de daartoe behorende kust grenzen maar buiten de territoriale zeeën gelegen zijn, waarop Egypte in overeenstemming met het internationale recht soevereine rechten uitoefent met het doel om de natuurlijke rijkdommen van een zodanig gebied te exploreren en te exploiteren, maar slechts voor zover de persoon, het eigendom, of de activiteit waarop het Verdrag wordt toegepast verband houdt met die exploratie of exploitatie;
- d. omvat de uitdrukking „persoon” een natuurlijke persoon, een lichaam en elke andere vereniging van personen;
- e. betekent de uitdrukking „lichaam” elke rechtspersoon of elke eenheid die voor de belastingheffing als een rechtspersoon wordt behandeld;
- f. betekenen de uitdrukkingen „onderneming van een Verdragsluitende Staat” en „onderneming van de andere Verdragsluitende Staat” onderscheidenlijk een onderneming gedreven door een inwoner van een Verdragsluitende Staat en een onderneming gedreven door een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat;
- g. betekent de uitdrukking „internationaal verkeer” alle vervoer met een schip of luchtvaartuig, geëxploiteerd door een onderneming waarvan de plaats van de werkelijke leiding in een Verdragsluitende Staat is gelegen, behalve wanneer het schip of luchtvaartuig uitsluitend wordt geëxploiteerd tussen plaatsen die in de andere Verdragsluitende Staat zijn gelegen;
- h. betekent de uitdrukking „onderdaan”:
 - i. iedere natuurlijke persoon die de nationaliteit van een Verdragsluitende Staat bezit;
 - ii. iedere rechtspersoon, vennootschap en vereniging die zijn/haar rechtspositie als zodanig ontleent aan de wetgeving die in een Verdragsluitende Staat van kracht is;
- i. betekent de uitdrukking „bevoegde autoriteit”:
 - i. in Nederland de Minister van Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger;

ii. in Egypte de Minister van Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger.

2. Voor de toepassing van het Verdrag door een Verdragsluitende Staat op enig moment heeft, tenzij de context anders vereist, elke daarin niet omschreven uitdrukking de betekenis welke die uitdrukking op dat moment heeft volgens de wetgeving van die Staat met betrekking tot de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is, waarbij elke betekenis volgens die toepasselijke belastingwetgeving van die Staat prevaleert boven een betekenis die volgens andere wetgeving van die Staat aan die uitdrukking wordt gegeven.

Artikel 4

Inwoner

1. Voor de toepassing van dit Verdrag betekent de uitdrukking „inwoner van een Verdragsluitende Staat” iedere persoon die, ingevolge de wetgeving van die Staat, aldaar aan belasting is onderworpen op grond van zijn woonplaats, verblijf, plaats van leiding of enige andere soortgelijke omstandigheid, en met inbegrip van die Staat en een staatkundig onderdeel of plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan. Deze uitdrukking omvat echter niet een persoon die in die Staat slechts aan belasting is onderworpen ter zake van inkomsten uit bronnen in die Staat.

2. Indien een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van het eerste lid inwoner van beide Verdragsluitende Staten is, wordt zijn positie als volgt bepaald:

a. hij wordt geacht slechts inwoner te zijn van de Staat waarin hij een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft; indien hij in beide Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarmede zijn persoonlijke en economische betrekkingen het nauwst zijn (middelpunt van de levensbelangen);

b. indien niet kan worden bepaald in welke Staat hij het middelpunt van zijn levensbelangen heeft, of indien hij in geen van de Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht slechts inwoner te zijn van de Staat waarin hij gewoonlijk verblijft;

c. indien hij in beide Staten of in geen van beide gewoonlijk verblijft, wordt hij geacht slechts inwoner te zijn van de Staat waarvan hij onderdaan is;

d. indien hij onderdaan is van beide Staten of van geen van beide, regelen de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten de aan gelegenheid in onderlinge overeenstemming.

3. Indien een andere dan een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van het eerste lid inwoner van beide Verdragsluitende Staten is, wordt hij geacht slechts inwoner te zijn van de Staat waar de plaats van zijn werkelijke leiding is gelegen.

Artikel 5

Vaste inrichting

1. Voor de toepassing van dit Verdrag betekent de uitdrukking „vaste inrichting” een vaste bedrijfsinrichting door middel waarvan de werkzaamheden van een onderneming geheel of gedeeltelijk worden uitgeoefend.

2. De uitdrukking „vaste inrichting” omvat in het bijzonder:

- a. een plaats waar leiding wordt gegeven;
- b. een filiaal;
- c. een kantoor;
- d. een fabriek;
- e. een werkplaats;
- f. een mijn, een olie- of gasbron, een (steen)groeve of een andere plaats waar natuurlijke rijkdommen worden gewonnen; en
- g. een boerderij of plantage.

3. Een plaats van uitvoering van een bouwwerk of van constructie-, montage- of installatiewerkzaamheden of toezichhoudende werkzaamheden die daarmee verband houden, vormen alleen een vaste inrichting indien die uitvoering van een bouwwerk of die werkzaamheden een periode van meer dan zes maanden voortduren.

4. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel wordt de uitdrukking „vaste inrichting” niet geacht te omvatten:

- a. het gebruik maken van inrichtingen, uitsluitend voor opslag, uitstalling of aflevering van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar;
- b. het aanhouden van een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar, uitsluitend voor opslag, uitstalling of aflevering;
- c. het aanhouden van een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen of koopwaar, uitsluitend voor bewerking of verwerking door een andere onderneming;
- d. het aanhouden van een vaste bedrijfsinrichting, uitsluitend om voor de onderneming goederen of koopwaar aan te kopen of inlichtingen in te winnen;
- e. het aanhouden van een vaste bedrijfsinrichting, uitsluitend om voor de onderneming enige andere werkzaamheid uit te oefenen die van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheid heeft;
- f. het aanhouden van een vaste bedrijfsinrichting, uitsluitend voor een combinatie van de in de letters a tot en met e genoemde werkzaamheden, mits het totaal van deze werkzaamheden van de vaste bedrijfsinrichting dat uit deze combinatie voortvloeit van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheid heeft.

5. Indien een persoon – niet zijnde een onafhankelijke vertegenwoordiger waarop het zesde lid van toepassing is – voor een onderneming werkzaam is, en een machtiging bezit om namens de onderneming overeenkomsten af te sluiten en dit recht in een Verdragssluitende Staat gewoonlijk uitoefent, wordt die onderneming, niettegenstaande de bepalingen van het eerste en tweede lid, geacht in die Staat een vaste inrichting te hebben met betrekking tot de werkzaamheden die die persoon voor de onderneming verricht, tenzij de werkzaamheden van die persoon beperkt blijven tot die werkzaamheden genoemd in het vierde lid, die, indien zij worden uitgeoefend door middel van een vaste bedrijfsinrichting, deze vaste bedrijfsinrichting op grond van de bepalingen van dat lid niet tot een vaste inrichting zouden maken.

6. Een onderneming wordt niet geacht een vaste inrichting in een Verdragssluitende Staat te bezitten alleen op grond van de omstandigheid dat zij in die Staat zaken doet door bemiddeling van een makelaar, commissionair of enige andere onafhankelijke vertegenwoordiger, mits deze personen in de normale uitoefening van hun bedrijf handelen. Indien de werkzaamheden van zulk een vertegenwoordiger echter uitsluitend of nagenoeg uitsluitend worden verricht voor die onderneming, wordt hij niet geacht een onafhankelijke vertegenwoordiger te zijn in de zin van dit lid.

7. De omstandigheid dat een lichaam dat inwoner is van een Verdragssluitende Staat, een lichaam beheerst of door een lichaam wordt beheerst dat inwoner is van de andere Verdragssluitende Staat of dat in die andere Staat zaken doet (hetzij door middel van een vaste inrichting, hetzij op andere wijze), stempelt een van beide lichamen niet tot een vaste inrichting van het andere.

HOOFDSTUK III

BELASTINGHEFFING NAAR HET INKOMEN

Artikel 6

Inkomsten uit onroerende zaken

1. Inkomsten verkregen door een inwoner van een Verdragssluitende Staat uit onroerende zaken (waaronder begrepen voordelen uit landbouw- of bosbedrijven) die in de andere Verdragssluitende Staat zijn gelegen mogen in die andere Staat worden belast.

2. De uitdrukking „onroerende zaken” heeft de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens de wetgeving van de Verdragssluitende Staat waarin de desbetreffende zaken zijn gelegen. De uitdrukking omvat in ieder geval de zaken die bij de onroerende zaken behoren, levende en dode have van landbouw- en bosbedrijven, rechten waarop de bepalingen van het privaatrecht betreffende de grondeigendom van toepassing

zijn, vruchtgebruik van onroerende zaken en rechten op veranderlijke of vaste vergoedingen ter zake van de exploitatie, of concessie tot exploitatie, van minerale aardlagen, bronnen en andere natuurlijke rijkdommen; schepen, boten en luchtvaartuigen worden niet als onroerende zaken beschouwd.

3. De bepalingen van het eerste lid zijn van toepassing op de inkomsten verkregen uit de rechtstreekse exploitatie, uit het verhuren of verpachten, of uit elke andere vorm van exploitatie van onroerende zaken.

4. De bepalingen van het eerste en derde lid zijn ook van toepassing op inkomsten uit onroerende zaken van een onderneming en op inkomsten uit onroerende zaken die worden gebruikt voor het verrichten van zelfstandige arbeid.

Artikel 7

Winst uit onderneming

1. De voordelen van een onderneming van een Verdragsluitende Staat zijn slechts in die Staat belastbaar, tenzij de onderneming in de andere Verdragsluitende Staat haar bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting. Indien de onderneming aldus haar bedrijf uitoefent, mogen de voordelen van de onderneming in de andere Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan die vaste inrichting kunnen worden toegerekend.

2. Onverminderd de bepalingen van het derde lid worden, indien een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat haar bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, in elk van de Verdragsluitende Staten aan die vaste inrichting de voordelen toegerekend die zij geacht zou kunnen worden te behalen, indien zij een zelfstandige onderneming zou zijn die dezelfde of soortgelijke werkzaamheden zou uitoefenen onder dezelfde of soortgelijke omstandigheden en die geheel onafhankelijk transacties zou aangaan met de onderneming waarvan zij een vaste inrichting is.

3. Bij het bepalen van de voordelen van een vaste inrichting worden in aftrek toegelaten kosten, daaronder begrepen kosten van de leiding en algemene beheerskosten, die ten behoeve van de vaste inrichting zijn gemaakt, hetzij in de Staat waarin de vaste inrichting is gevestigd, hetzij elders.

4. Voor zover het in een Verdragsluitende Staat gebruikelijk is de aan de vaste inrichting toe te rekenen voordelen te bepalen op basis van een verdeling van de totale winst van de onderneming over haar verschillende delen, belet het tweede lid die Verdragsluitende Staat niet de te belasten voordelen te bepalen volgens de gebruikelijke verdeling; de gevolgde methode van verdeling moet echter zodanig zijn, dat het resultaat in overeenstemming is met de in dit artikel neergelegde beginselen.

5. Er worden geen voordelen aan een vaste inrichting toegerekend enkel op grond van de aankoop door die vaste inrichting van goederen of koopwaar voor de onderneming.

6. Voor de toepassing van de voorgaande leden worden de aan de vaste inrichting toe te rekenen voordelen van jaar tot jaar volgens dezelfde methode bepaald, tenzij er een goede en genoegzame reden bestaat hiervan af te wijken.

7. Indien in de voordelen bestanddelen zijn begrepen die afzonderlijk in andere artikelen van dit Verdrag worden behandeld, laten de bepalingen van dit artikel de bepalingen van die artikelen onverlet.

Artikel 8

Zee- en luchtvaart

1. Voordelen uit de exploitatie van schepen of luchtvaartuigen in internationaal verkeer zijn slechts belastbaar in de Verdragssluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

2. Indien de plaats van de werkelijke leiding van een scheepvaart-onderneming zich aan boord van een schip bevindt, wordt deze plaats geacht te zijn gelegen in de Verdragssluitende Staat waar de thuishaven van het schip is gelegen, of, indien er geen thuishaven is, in de Verdragssluitende Staat waarvan de exploitant van het schip inwoner is.

3. Voor de toepassing van dit artikel omvatten voordelen verkregen uit de exploitatie van schepen en luchtvaartuigen in internationaal verkeer mede voordelen verkregen uit de verhuur van schepen en luchtvaartuigen op basis van verhuur zonder bemanning van schepen en luchtvaartuigen die in het internationale verkeer worden geëxploiteerd indien deze huuropbrengsten voortvloeien uit de voordelen omschreven in het eerste lid.

4. De bepalingen van het eerste lid zijn ook van toepassing op voordelen uit de deelneming in een „pool”, een gemeenschappelijke onderneming of een internationaal opererend agentschap.

Artikel 9

Gelieerde ondernemingen

1. Indien

a. een onderneming van een Verdragssluitende Staat onmiddellijk of middellijk deelneemt aan de leiding van, aan het toezicht op dan wel in het kapitaal van een onderneming van de andere Verdragssluitende Staat, of

b. dezelfde personen onmiddellijk of middellijk deelnemen aan de leiding van, aan het toezicht op dan wel in het kapitaal van een onderneming van een Verdragssluitende Staat en een onderneming van de andere Verdragssluitende Staat,

en in het ene of in het andere geval tussen de beide ondernemingen in hun handelsbetrekkingen of financiële betrekkingen voorwaarden worden overeengekomen of opgelegd, die afwijken van die welke zouden worden overeengekomen tussen onafhankelijke ondernemingen, mogen alle voordelen die een van de ondernemingen zonder deze voorwaarden zou hebben behaald, maar ten gevolge van die voorwaarden niet heeft behaald, worden begrepen in de voordelen van die onderneming en dienovereenkomstig worden belast. Het is echter wel te verstaan, dat de omstandigheid dat gelieerde ondernemingen overeenkomsten hebben afgesloten, zoals „costsharing”-overeenkomsten of algemene dienstverleningsovereenkomsten, voor of gebaseerd op de toerekening van de kosten van de leiding, de algemene beheerskosten, de technische en zakelijke kosten, kosten voor onderzoek en ontwikkeling en andere soortgelijke kosten, op zichzelf geen voorwaarde is als bedoeld in de voorgaande zin.

2. Indien een Verdragsluitende Staat in de voordelen van een onderneming van die Staat voordelen begrijpt – en dienovereenkomstig belast – ter zake waarvan een onderneming van de andere Verdragsluitende Staat in die andere Staat in de belastingheffing is betrokken en deze voordelen bestaan uit voordelen welke de onderneming van de eerstgenoemde Staat zou hebben behaald indien tussen de beide ondernemingen zodanige voorwaarden zouden zijn overeengekomen als die welke tussen onafhankelijke ondernemingen zouden zijn overeengekomen, zal die andere Staat het bedrag aan belasting dat in die Staat over die voordelen is geheven, dienovereenkomstig aanpassen. Bij de vaststelling van deze aanpassing wordt rekening gehouden met de overige bepalingen van dit Verdrag en plegen de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten zo nodig met elkaar overleg.

Artikel 10

Dividenden

1. Dividenden betaald door een lichaam dat inwoner is van een Verdragsluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Deze dividenden mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat is, mag de aldus geheven belasting 15 percent van het bruto-bedrag niet overschrijden.

3. Niettegenstaande de bepalingen van het tweede lid, heeft de Verdragsluitende Staat waarvan het lichaam inwoner is geen belasting over de door dat lichaam betaalde dividenden, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden een lichaam is waarvan het kapitaal geheel of gedeel-

telijk in aandelen is verdeeld, dat inwoner is van de andere Verdragssluitende Staat en dat onmiddellijk ten minste 25 percent bezit van het kapitaal van het lichaam dat de dividenden betaalt.

4. De bepalingen van het derde lid zijn niet van toepassing indien de verhouding tussen de twee lichamen hoofdzakelijk is opgezet of in stand wordt gehouden met de bedoeling om deze vermindering veilig te stellen.

5. De bevoegde autoriteiten van de Verdragssluitende Staten regelen in onderlinge overeenstemming de wijze van toepassing van het tweede en derde lid.

6. De bepalingen van het tweede en het derde lid laten onverlet de belastingheffing van het lichaam ter zake van de winst waaruit de dividenden worden betaald.

7. De uitdrukking „dividenden”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit aandelen, winstaandelen of winstbewijzen, mijn-aandelen, oprichtersaandelen of andere rechten die aanspraak geven op een aandeel in de winst, alsmede inkomsten uit schuldvorderingen die aanspraak geven op een aandeel in de winst en inkomsten uit andere vennootschappelijke rechten die door de wetgeving van de Staat waarvan het lichaam dat de uitdeling doet inwoner is, op dezelfde wijze aan de belastingheffing worden onderworpen als inkomsten uit aandelen.

8. De bepalingen van het eerste, tweede en derde lid zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden, die inwoner is van een Verdragssluitende Staat, in de andere Verdragssluitende Staat waarvan het lichaam dat de dividenden betaalt inwoner is, een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

9. Indien een lichaam dat inwoner is van een Verdragssluitende Staat, voordelen of inkomsten verkrijgt uit de andere Verdragssluitende Staat, mag die andere Staat geen belasting heffen op de dividenden die door het lichaam worden betaald, behalve voor zover deze dividenden worden betaald aan een inwoner van die andere Staat of voor zover het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van een in die andere Staat gevestigde vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van een aldaar gevestigd vast middelpunt behoort, noch de niet-uitgedeelde winst van het lichaam onderwerpen aan een belasting op niet-uitgedeelde winst van het lichaam, zelfs indien de betaalde dividenden of de niet-uitgedeelde winst geheel of gedeeltelijk bestaan uit voordelen of inkomsten die uit die andere Staat afkomstig zijn.

Artikel 11

Interest

1. Interest afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat mag in de andere Staat worden belast.

2. Deze interest mag echter ook in de Verdragsluitende Staat waaruit zij afkomstig is, overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat is, mag de aldus geheven belasting 12 percent van het bruto-bedrag van de interest niet overschrijden.

3. Niettegenstaande de bepalingen van het tweede lid, is interest slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waarvan de genietter van de interest inwoner is, indien aan een van de volgende voorwaarden wordt voldaan:

a. de schuldenaar of de genietter van de interest is de Verdragsluitende Staat zelf, een bij de wet opgericht lichaam, een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan of de Centrale Bank van de Verdragsluitende Staat;

b. de interest wordt betaald ter zake van een lening, verstrekt, gegarandeerd of verzekerd door de Regering van een Verdragsluitende Staat, de Centrale Bank van een Verdragsluitende Staat of enig agentschap dat of enige instantie (daaronder begrepen een financiële instelling) die eigendom is van of wordt beheerst door de Regering van een Verdragsluitende Staat.

4. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten regelen in onderlinge overeenstemming de wijze van toepassing van het tweede en derde lid.

5. De uitdrukking „interest”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit schuldvorderingen van welke aard ook, al dan niet verzekerd door hypotheek, doch geen aanspraak gevende op een aandeel in de winst van de schuldenaar, en in het bijzonder inkomsten uit overheidsleningen en inkomsten uit obligaties of schuldbewijzen, waaronder begrepen de aan zodanige leningen, obligaties of schuldbewijzen verbonden premies en prijzen. In rekening gebrachte boete voor te late betaling wordt voor de toepassing van dit artikel niet als interest aangemerkt.

6. De bepalingen van het eerste, tweede en derde lid zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en de vordering uit hoofde waarvan de interest wordt betaald, tot het bedrijfs-

vermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

7. Interest wordt geacht uit een Verdragsluitende Staat afkomstig te zijn indien de schuldenaar een inwoner is van die Staat. Indien evenwel de persoon die de interest betaalt, ongeacht of hij inwoner van een Verdragsluitende Staat is of niet, in een Verdragsluitende Staat een vaste inrichting of een vast middelpunt heeft, waarvoor de schuld ter zake waarvan de interest wordt betaald, was aangegaan, en deze interest ten laste komt van die vaste inrichting of van dat vaste middelpunt, wordt deze interest geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of het vaste middelpunt is gevestigd.

8. Indien, wegens een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de betaalde interest, gelet op de schuldvordering ter zake waarvan deze wordt betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verbodding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, zijn de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag van toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van het betaalde bedrag belastbaar overeenkomstig de wetgeving van elk van de Verdragsluitende Staten, zulks met inachtneming van de overige bepalingen van dit Verdrag.

Artikel 12

Royalty's

1. Royalty's afkomstig uit een Verdragsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat mogen in die andere Staat worden belast.

2. Deze royalty's mogen echter ook in de Verdragsluitende Staat waaruit zij afkomstig zijn, overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's een inwoner is van die andere Verdragsluitende Staat, mag de aldus geheven belasting 12 procent van het brutobedrag van de royalty's niet overschrijden.

3. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten regelen in onderlinge overeenstemming de wijze van toepassing van het tweede lid.

4. De uitdrukking „royalty's”, zoals gebezigd in dit artikel, betekent vergoedingen van welke aard ook voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, een auteursrecht op een werk op het gebied van letterkunde, kunst of wetenschap waaronder begrepen bioscoopfilms, of films of geluidsbanden die voor radio- en televisie-uitzendingen worden gebruikt, een octrooi, een fabrieks- of handelsmerk, een tekening of model,

een plan, een geheim recept of een geheime werkwijze, of voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, nijverheids- of handelsuitrusting of wetenschappelijke uitrusting, of voor inlichtingen omtrent ervaringen op het gebied van nijverheid, handel of wetenschap.

5. De bepalingen van het eerste en tweede lid zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat, in de andere Verdragsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig zijn een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het recht of de zaak uit hoofde waarvan de royalty's worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

6. Royalty's worden geacht uit een Verdragsluitende Staat afkomstig te zijn indien de schuldenaar een inwoner is van die Staat. Indien evenwel de persoon die de royalty's betaalt, ongeacht of hij inwoner van een Verdragsluitende Staat is of niet, in een Verdragsluitende Staat een vaste inrichting of een vast middelpunt heeft, waarvoor de verplichting tot het betalen van de royalty's was aangegaan, en deze royalty's ten laste komen van die vaste inrichting of van dat vaste middelpunt, worden deze royalty's geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of het vaste middelpunt is gevestigd.

7. Indien, wegens een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de royalty's, gelet op het gebruik, het recht of de inlichtingen waarvoor zij worden betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, zijn de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag van toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van het betaalde bedrag belastbaar overeenkomstig de wetgeving van elk van de Verdragsluitende Staten, zulks met inachtneming van de overige bepalingen van dit Verdrag.

Artikel 13

Vermogenswinsten

1. Voordelen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat uit de vervreemding van onroerende zaken zoals bedoeld in artikel 6 en die zijn gelegen in de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende goederen die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdrag-

sluitende Staat heeft, of van roerende goederen die behoren tot een vast middelpunt dat een inwoner van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor het verrichten van zelfstandige arbeid, waaronder begrepen voordelen verkregen uit de vervreemding van de vaste inrichting (alleen of met de gehele onderneming) of van het vaste middelpunt, mogen in die andere Staat worden belast.

3. Voordelen uit de vervreemding van schepen of luchtvaartuigen die in internationaal verkeer worden geëxploiteerd of van roerende goederen die worden gebruikt bij de exploitatie van deze schepen of luchtvaartuigen zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen. Voor de toepassing van dit lid zijn de bepalingen van het tweede lid van artikel 8 van toepassing.

4. Voordelen verkregen uit de vervreemding van alle andere goederen dan die bedoeld in het eerste, tweede en derde lid zijn slechts belastbaar in de Verdragsluitende Staat waarvan de vervreemder inwoner is.

5. De bepalingen van het vierde lid laten onverlet het recht van elk van de Verdragsluitende Staten overeenkomstig zijn eigen wetgeving belasting te heffen over voordelen die uit de vervreemding van aandelen of winstbewijzen in een lichaam waarvan het kapitaal geheel of ten dele in aandelen is verdeeld en dat volgens de wetgeving van die Staat inwoner is van die Staat, worden verkregen door een natuurlijke persoon die inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat en die in de loop van de laatste tien jaren voorafgaande aan de vervreemding van de aandelen of winstbewijzen inwoner van de eerstgenoemde Staat is geweest.

Artikel 14

Zelfstandige arbeid

1. Voordelen verkregen door een natuurlijke persoon die inwoner is van een Verdragsluitende Staat in de uitoefening van een vrij beroep of ter zake van andere werkzaamheden van zelfstandige aard zijn slechts in die Staat belastbaar, behalve onder de volgende omstandigheden waarin zodanige voordelen ook in de andere Verdragsluitende Staat mogen worden belast:

a. indien hij in de andere Verdragsluitende Staat voor het verrichten van zijn werkzaamheden geregeld over een vast middelpunt beschikt; in dat geval mogen de voordelen slechts in zoverre zij aan dat vaste middelpunt kunnen worden toegerekend, in die andere Verdragsluitende Staat worden belast;

b. indien hij in de andere Verdragsluitende Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken, die in een tijdvak van twaalf maanden beginnend of eindigend in het desbetreffende belastingjaar een totaal van 183 of meer dagen belopen; in dat geval mogen de voordelen slechts in

zoverre zij worden verkregen uit zijn in die andere Verdragsluitende Staat verrichte werkzaamheden, in die andere Verdragsluitende Staat worden belast.

2. De uitdrukking „vrij beroep” omvat in het bijzonder zelfstandige werkzaamheden op het gebied van wetenschap, letterkunde, kunst, opvoeding of onderwijs, alsmede de zelfstandige werkzaamheden van artsen, advocaten, technici, architecten, tandartsen en accountants.

Artikel 15

Niet-zelfstandige arbeid

1. Onverminderd de bepalingen van de artikelen 16, 18 en 19 zijn salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen, verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking slechts in die Staat belastbaar, tenzij de dienstbetrekking in de andere Verdragsluitende Staat wordt uitgeoefend. Indien de dienstbetrekking aldaar wordt uitgeoefend, mag de ter zake daarvan verkregen beloning in die andere Staat worden belast.

2. Niettegenstaande de bepalingen van het eerste lid is de beloning verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een in de andere Verdragsluitende Staat uitgeoefende dienstbetrekking slechts in de eerstgenoemde Staat belastbaar, indien:

a. de genietter in de andere Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken, die in een tijdvak van twaalf maanden beginnend of eindigend in het desbetreffende belastingjaar een totaal van 183 dagen niet te boven gaan, en

b. de beloning wordt betaald door of namens een werkgever die geen inwoner van de andere Staat is, en

c. de beloning niet ten laste komt van een vaste inrichting die, of van een vast middelpunt dat, de werkgever in de andere Staat heeft.

3. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel is de beloning verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking uitgeoefend aan boord van een schip of luchtvaartuig dat in internationaal verkeer wordt geëxploiteerd, slechts in die Staat belastbaar.

Artikel 16

Directeursbeloningen

Directeursbeloningen of andere beloningen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat in zijn hoedanigheid van lid van de raad van beheer, van bestuurder of van commissaris van een lichaam dat inwoner is van de andere Verdragsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

Artikel 17

Artiesten en sportbeoefenaars

1. Niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 14 en 15, mogen voordelen of inkomsten, verkregen door een inwoner van een Verdragssluitende Staat als artiest, zoals een toneelspeler, film-, radio-, of televisie-artiest of een musicus, of als sportbeoefenaar, uit zijn persoonlijke werkzaamheden als zodanig die worden verricht in de andere Verdragssluitende Staat, worden belast in die andere Staat.

2. Indien voordelen of inkomsten ter zake van persoonlijke werkzaamheden die door een artiest of een sportbeoefenaar in die hoedanigheid worden verricht, niet aan de artiest of sportbeoefenaar zelf toekomen, maar aan een andere persoon, mogen die voordelen of inkomsten, niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 7, 14 en 15, worden belast in de Verdragssluitende Staat waarin de werkzaamheden van de artiest of sportbeoefenaar worden verricht.

Artikel 18

Pensioenen, lijfrenten en sociale-zekerheidsuitkeringen

1. Pensioenen en andere soortgelijke beloningen betaald aan een inwoner van een Verdragssluitende Staat ter zake van een vroegere dienstbetrekking alsmede lijfrenten, afkomstig uit de andere Verdragssluitende Staat worden belast.

2. Indien deze beloningen geen periodiek karakter dragen en worden betaald ter zake van een vroegere dienstbetrekking in de andere Verdragssluitende Staat, of indien in plaats van het recht op lijfrenten een afkoopsom wordt betaald, mogen de beloningen of deze afkoopsom in de Verdragssluitende Staat waaruit zij afkomstig zijn worden belast.

3. Pensioenen en andere uitkeringen betaald krachtens de bepalingen van een sociaal-zekerheidsstelsel van een Verdragssluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragssluitende Staat, mogen in de eerstgenoemde Staat worden belast.

4. De uitdrukking „lijfrente” betekent een vaste som, periodiek betaalbaar op vaste tijdstippen, hetzij gedurende het leven, hetzij gedurende een vastgesteld of voor vaststelling vatbaar tijdvak, ingevolge een verbintenis tot het doen van betalingen, welke tegenover een voldoende en volledige tegenprestatie in geld of geldswaarde staat.

Artikel 19

Overheidsfuncties

1. a. Salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen, niet zijnde pensioenen, betaald door een Verdragssluitende Staat of een staatkundig

onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan, of uit fondsen in het leven geroepen door een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan, aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of dat onderdeel of dat publiekrechtelijk lichaam of dat fonds, mogen in die Staat worden belast.

b. Deze salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen zijn echter slechts in de andere Verdragsluitende Staat belastbaar, indien de diensten in die Staat worden bewezen en de natuurlijke persoon inwoner is van die Staat en:

- i. onderdaan is van die Staat; of
- ii. niet uitsluitend voor het verrichten van de diensten inwoner van die Staat werd.

2. Pensioenen, betaald door, of uit fondsen in het leven geroepen door, een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of dat onderdeel of dat publiekrechtelijk lichaam of dat fonds mogen in die Staat worden belast.

3. De bepalingen van de artikelen 15, 16, 17 en 18, zijn van toepassing op salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen en op pensioenen ter zake van diensten bewezen in het kader van een op winst gericht bedrijf, uitgeoefend door een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan of door fondsen in het leven geroepen door een Verdragsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of een plaatselijk publiekrechtelijk lichaam daarvan.

Artikel 20

Studenten

1. Betalingen die een student of een voor een beroep of bedrijf in opleiding zijnde persoon die inwoner is of onmiddellijk voorafgaande aan zijn bezoek aan een Verdragsluitende Staat inwoner was van de andere Verdragsluitende Staat en die uitsluitend voor zijn studie of opleiding in de eerstbedoelde Staat verblijft, ontvangt ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding, zijn in die Staat niet belastbaar, mits deze betalingen aan hem worden gedaan uit bronnen buiten die Staat.

2. Met betrekking tot beurzen, studiebeurzen en beloning uit dienstbetrekking die niet onder het eerste lid vallen, heeft een student of een voor een beroep of bedrijf in opleiding zijnde persoon zoals omschreven in het eerste lid, tijdens die studie of opleiding bovendien recht op dezelfde vrijstellingen, tegemoetkomingen of verminderingen met betrekking tot belastingen geldend voor inwoners van de Verdragsluitende Staat die hij bezoekt, indien ten minste 90 procent van zijn totale inkomen is verkregen uit bronnen in die Staat.

Artikel 21

Overige inkomsten

1. Bestanddelen van het inkomen van een inwoner van een Verdragssluitende Staat, van waaruit ook afkomstig, die niet in de voorgaande artikelen van dit Verdrag zijn behandeld, zijn slechts in die Staat belastbaar.

2. De bepalingen van het eerste lid zijn niet van toepassing op inkomsten, niet zijnde inkomsten uit onroerende zaken zoals omschreven in artikel 6, tweede lid, indien de genietter van die inkomsten, die inwoner is van een Verdragssluitende Staat, in de andere Verdragssluitende Staat een bedrijf uitoefent door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, of in die andere Staat zelfstandige arbeid verricht vanuit een aldaar gevestigd vast middelpunt, en het recht of de zaak ter zake waarvan de inkomsten worden betaald, tot het bedrijfsvermogen van die vaste inrichting of tot het beroepsvermogen van dat vaste middelpunt behoort. In dat geval zijn, naar gelang van het geval, de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van toepassing.

HOOFDSTUK IV

VERMIJDING VAN DUBBELE BELASTING

Artikel 22

Vermijding van dubbele belasting

1. Nederland is bevoegd bij het heffen van belasting van zijn inwoners in de grondslag waarnaar de belasting wordt geheven, de bestanddelen van het inkomen te begrijpen die overeenkomstig de bepalingen van dit Verdrag in Egypte mogen worden belast.

2. Indien echter een inwoner van Nederland bestanddelen van het inkomen verkrijgt die volgens artikel 6, artikel 7, artikel 10, achtste lid, artikel 11, zesde lid, artikel 12, vijfde lid, artikel 13, eerste en tweede lid, artikel 14, artikel 15, eerste lid, artikel 18, derde lid, artikel 19, eerste lid (onderdeel a) en tweede lid en artikel 21, tweede lid, van dit Verdrag in Egypte mogen worden belast en die in de in het eerste lid bedoelde grondslag zijn begrepen, stelt Nederland deze inkomensbestanddelen vrij door een vermindering van zijn belasting toe te staan. Deze vermindering wordt berekend overeenkomstig de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belasting. Te dien

einde worden genoemde inkomensbestanddelen geacht te zijn begrepen in het totale bedrag van de bestanddelen van het inkomen die ingevolge die bepalingen van Nederlandse belasting zijn vrijgesteld.

3. Nederland verleent voorts een aftrek op de aldus berekende Nederlandse belasting voor die bestanddelen van het inkomen die volgens artikel 10, tweede lid, artikel 11, tweede lid, artikel 12, tweede lid, artikel 13, vijfde lid, artikel 16, artikel 17 en artikel 18, eerste en tweede lid, van dit Verdrag in Egypte mogen worden belast, voor zover deze bestanddelen in de in het eerste lid bedoelde grondslag zijn begrepen. Het bedrag van deze aftrek is gelijk aan de in Egypte over deze bestanddelen van het inkomen betaalde belasting, maar bedraagt niet meer dan het bedrag van de vermindering die zou zijn verleend indien de aldus in het inkomen begrepen bestanddelen van het inkomen de enige bestanddelen van het inkomen zouden zijn geweest die uit hoofde van de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belastingen van Nederlandse belasting zijn vrijgesteld.

4. Niettegenstaande de bepalingen van het tweede lid, verleent Nederland een aftrek op de Nederlandse belasting voor de in Egypte betaalde belasting op bestanddelen van het inkomen die volgens artikel 7, artikel 10, achtste lid, artikel 11, zesde lid, artikel 12, vijfde lid, artikel 14, en artikel 21, tweede lid, van dit Verdrag in Egypte mogen worden belast, voor zover deze bestanddelen in de in het eerste lid bedoelde grondslag zijn begrepen, indien en voor zover Nederland uit hoofde van de bepalingen in de Nederlandse wetgeving tot het vermijden van dubbele belasting een aftrek verleent op de Nederlandse belasting voor de in een ander land over die bestanddelen van het inkomen geheven belasting. Voor de berekening van deze aftrek zijn de bepalingen van het derde lid van dit artikel van overeenkomstige toepassing.

5. Wat Egypte betreft, indien inkomen volgens de bepalingen van dit Verdrag is onderworpen aan belasting in beide Verdragsluitende Staten, wordt tegemoetkoming van dubbele belasting verleend in overeenstemming met het volgende. Nederlandse belasting met betrekking tot inkomen verkregen uit Nederland wordt verrekend met Egyptische belasting met betrekking tot dat inkomen. Indien dat inkomen bestaat uit dividend betaald door een lichaam dat inwoner is van Nederland aan een lichaam dat inwoner is van Egypte en dat onmiddellijk of middellijk ten minste 10 percent van het aandelenkapitaal van het eerstgenoemde lichaam bezit, wordt bij de verrekening rekening gehouden met de Nederlandse belasting die dat lichaam verschuldigd is over het deel van de winst waaruit het dividend is betaald. De verrekening overschrijdt echter niet dat deel van de Egyptische belasting, zoals berekend vóór het verlenen van de verrekening, dat kan worden toegerekend aan die inkomensbestanddelen.

HOOFDSTUK V

BIJZONDERE BEPALINGEN

Artikel 23

Werkzaamheden buitengaats

1. De bepalingen van dit artikel vinden toepassing niettegenstaande enigerlei andere bepalingen van dit Verdrag. Dit artikel is echter niet van toepassing indien werkzaamheden buitengaats van een persoon voor die persoon een vaste inrichting vormen ingevolge de bepalingen van artikel 5 of een vast middelpunt ingevolge de bepalingen van artikel 14.

2. In dit artikel betekent de uitdrukking „werkzaamheden buitengaats” werkzaamheden die buitengaats worden verricht in verband met de exploratie of exploitatie van de in een Verdragsluitende Staat gelegen zeebodem en de ondergrond daarvan en hun natuurlijke rijkdommen.

3. Een onderneming van een Verdragsluitende Staat die in de andere Verdragsluitende Staat werkzaamheden buitengaats verricht wordt, behoudens het in het vierde lid van dit artikel bepaalde, geacht ter zake van die werkzaamheden in de andere Staat een bedrijf uit te oefenen door middel van een aldaar gevestigde vaste inrichting, tenzij de desbetreffende werkzaamheden buitengaats in de andere Staat worden verricht gedurende een tijdvak of tijdvakken die in een tijdvak van twaalf maanden een totaal van 30 dagen niet te boven gaan.

Voor de toepassing van dit lid wordt:

a. indien een onderneming die in de andere Verdragsluitende Staat werkzaamheden buitengaats verricht en die is gelieerd aan een andere onderneming, welke andere onderneming als onderdeel van hetzelfde project dezelfde werkzaamheden buitengaats voortzet die worden of werden uitgevoerd door de eerstbedoelde onderneming, en de hiervoor bedoelde door beide ondernemingen verrichte activiteiten bij elkaar opgeteld een tijdvak van 30 dagen te boven gaan, iedere onderneming geacht haar werkzaamheden uit te oefenen gedurende een tijdvak dat 30 dagen in een tijdvak van twaalf maanden te boven gaat;

b. een onderneming geacht gelieerd te zijn aan een andere onderneming indien de een onmiddellijk of middellijk ten minste een derde deel van het kapitaal van de andere onderneming bezit of indien een persoon onmiddellijk of middellijk ten minste een derde deel van het kapitaal van beide ondernemingen bezit.

4. Voor de toepassing van het derde lid van dit artikel wordt de uitdrukking „werkzaamheden buitengaats” evenwel geacht niet te omvatten:

a. een van de activiteiten of een combinatie daarvan als genoemd in artikel 5, vierde lid;

b. sleep- of ankerwerkzaamheden door schepen die in de eerste plaats voor dat doel zijn ontworpen alsmede andere door zulke schepen verrichte activiteiten;

c. het vervoer van voorraden of personeel door schepen of luchtvaartuigen in internationaal verkeer.

5. Een inwoner van een Verdragsluitende Staat die in het kader van een vrij beroep of van andere werkzaamheden van zelfstandige aard in de andere Verdragsluitende Staat werkzaamheden buitengaats verricht, wordt geacht deze werkzaamheden te verrichten vanuit een vast middelpunt in de andere Verdragsluitende Staat indien de desbetreffende werkzaamheden buitengaats een aaneengesloten tijdvak van 30 dagen of meer beslaan.

6. Salarissen, lonen en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een Verdragsluitende Staat ter zake van een dienstbetrekking in verband met werkzaamheden buitengaats die worden verricht door middel van een vaste inrichting in de andere Verdragsluitende Staat, mogen, voor zover de dienstbetrekking in die andere Staat buitengaats wordt uitgeoefend, in die andere Staat worden belast.

7. Indien aan de hand van bewijsstukken wordt aangetoond dat in Egypte belasting is betaald over de bestanddelen van het inkomen die ingevolge artikel 7 en artikel 14 in verband met het derde onderscheidenlijk het vijfde lid van dit artikel, en ingevolge het zesde lid van dit artikel in Egypte mogen worden belast, verleent Nederland een vermindering van zijn belasting, die wordt berekend overeenkomstig de regels die zijn neergelegd in artikel 22, tweede lid.

Artikel 24

Non-discriminatie

1. Onderdanen van een Verdragsluitende Staat worden in de andere Verdragsluitende Staat niet aan enige belastingheffing of daarmee verband houdende verplichting onderworpen, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmee verband houdende verplichtingen waaraan onderdanen van die andere Staat onder dezelfde omstandigheden, in het bijzonder de woonstaat betreffende, zijn of kunnen worden onderworpen. Deze bepaling is, niettegenstaande het bepaalde in artikel 1, ook van toepassing op personen die geen inwoners zijn van een of van beide Verdragsluitende Staten.

2. De belastingheffing van een vaste inrichting die een onderneming van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat heeft, is in die andere Staat niet ongunstiger dan de belastingheffing van ondernemingen van die andere Staat die dezelfde werkzaamheden uitoefenen. Deze bepaling mag niet aldus worden uitgelegd, dat zij een Verdragsluitende Staat verplicht aan inwoners van de andere Verdragsluitende

Staat bij de belastingheffing de persoonlijke aftrekken, tegemoetkomingen en verminderingen uit hoofde van de samenstelling van het gezin of gezinslasten te verlenen, die eerstbedoelde Staat aan zijn eigen inwoners verleent.

3. Behalve indien de bepalingen van artikel 9, eerste lid, artikel 11, achtste lid, of artikel 12, zevende lid, van toepassing zijn, zijn interest, royalty's en andere uitgaven betaald door een onderneming van een Verdragsluitende Staat aan een inwoner van de andere Verdragsluitende Staat, bij de vaststelling van de belastbare winst van die onderneming onder dezelfde voorwaarden aftrekbaar als wanneer zij betaald waren aan een inwoner van de eerstbedoelde Staat.

4. Ondernemingen van een Verdragsluitende Staat, waarvan het kapitaal geheel of gedeeltelijk, onmiddellijk of middellijk, in het bezit is van of wordt beheerst door een of meer inwoners van de andere Verdragsluitende Staat, worden in de eerstbedoelde Staat niet aan enige belastingheffing of daarmee verband houdende verplichting onderworpen, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmee verband houdende verplichtingen, waaraan andere soortgelijke ondernemingen van de eerstbedoelde Staat zijn of kunnen worden onderworpen.

5. Bijdragen die door of namens een natuurlijk persoon, die inwoner is van een Verdragsluitende Staat zijn betaald aan een voor de belastingheffing in de andere Verdragsluitende Staat erkende pensioenregeling, worden voor de belastingheffing in de eerstbedoelde Staat op dezelfde wijze behandeld als een bijdrage betaald aan een in die eerstbedoelde Staat voor de belastingheffing erkende pensioenregeling, mits:

a. die natuurlijke persoon reeds bijdroeg aan de pensioenregeling voordat hij inwoner van de eerstbedoelde Staat werd; en

b. de bevoegde autoriteit van de eerstbedoelde Staat van oordeel is dat de pensioenregeling overeenkomt met een door die Staat voor de belastingheffing erkende pensioenregeling. Voor de toepassing van dit lid omvat de uitdrukking „pensioenregeling” mede een pensioenregeling in gevolge een publiekrechtelijk stelsel van sociale zekerheid.

6. De bepalingen van dit artikel zijn, niettegenstaande de bepalingen van artikel 2, van toepassing op belastingen van elke soort en benaming.

Artikel 25

Regeling voor onderling overleg

1. Indien een persoon van oordeel is dat de maatregelen van een of van beide Verdragsluitende Staten voor hem leiden of zullen leiden tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van dit Verdrag, kan hij, ongeacht de rechtsmiddelen waarin de nationale wetgeving van die Staten voorziet, zijn geval voorleggen aan de bevoegde autoriteit van de Verdragsluitende Staat waarvan hij inwoner

is, of, indien zijn geval valt onder artikel 24, eerste lid, aan die van de Verdragsluitende Staat waarvan hij onderdaan is. Het geval moet worden voorgelegd binnen drie jaar nadat de maatregel die leidt tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van het Verdrag, voor het eerst te zijner kennis is gebracht.

2. De bevoegde autoriteit tracht, indien het bezwaar haar gegrond voorkomt en indien zij niet zelf in staat is tot een bevredigende oplossing te komen, de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming met de bevoegde autoriteit van de andere Verdragsluitende Staat te regelen ten einde een belastingheffing die niet in overeenstemming is met het Verdrag, te vermijden. De overeengekomen regeling wordt uitgevoerd niettegenstaande de verjaringstermijnen in de nationale wetgeving van de Verdragsluitende Staten.

3. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten trachten moeilijkheden of twijfelpunten die mochten rijzen met betrekking tot de uitlegging of de toepassing van het Verdrag in onderlinge overeenstemming op te lossen. Zij kunnen ook met elkaar overleg plegen ten einde dubbele belasting ongedaan te maken in gevallen die niet in het Verdrag zijn geregeld.

4. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten kunnen zich rechtstreeks met elkaar in verbinding stellen ten einde een overeenstemming als bedoeld in de voorgaande leden te bereiken.

5. Een Verdragsluitende Staat mag niet na het verstrijken van de van toepassing zijnde verjaringstermijn waarin zijn nationale wetgeving voorziet, de belastinggrondslag van een inwoner van een van de beide Verdragsluitende Staten verhogen door daarin bestanddelen van het inkomen te begrijpen waarover ook in de andere Verdragsluitende Staat belasting is geheven. Dit lid is niet van toepassing in het geval van fraude, moedwillig verzuim of verwaarlozing.

6. Wanneer moeilijkheden of twijfelpunten die zijn gerezen met betrekking tot de uitlegging of toepassing van het Verdrag niet binnen een periode van vijf jaar nadat de vraag is gerezen opgelost kunnen worden door de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten in een procedure voor onderling overleg ingevolge de voorgaande leden van dit artikel, kan het geval op verzoek van een van de Verdragsluitende Staten, worden voorgelegd voor arbitrage, echter slechts nadat de procedures die beschikbaar zijn op grond van het eerste tot en met het vierde lid van dit artikel volledig zijn uitgeput en mits de betrokken belastingplichtige of belastingplichtigen er schriftelijk mee instemmen te zijn gebonden door de beslissing van de arbitragecommissie. De beslissing van de arbitragecommissie in een bepaald geval is voor dat geval bindend voor beide Verdragsluitende Staten en de betrokken belastingplichtige en belastingplichtigen. De toepassing van de bepalingen van dit lid is onderwerp van onderling overleg tussen de bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten.

Artikel 26

Uitwisseling van inlichtingen

1. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten wisselen de inlichtingen uit die nodig zijn voor het uitvoeren van de bepalingen van dit Verdrag of van de nationale wetgeving van de Verdragsluitende Staten met betrekking tot de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is, voor zover de heffing van die belastingen niet in strijd is met het Verdrag. De uitwisseling van inlichtingen wordt niet beperkt door artikel 1. Alle door een Verdragsluitende Staat ontvangen inlichtingen worden op dezelfde wijze geheim gehouden als inlichtingen die volgens de nationale wetgeving van die Staat zijn verkregen en worden alleen ter kennis gebracht van personen of autoriteiten (daaronder begrepen rechterlijke instanties en administratiefrechtelijke lichamen) die betrokken zijn bij de vaststelling of invordering van, de tenuitvoerlegging of vervolging ter zake van, of de beslissing in beroepszaken betrekking hebbende op de belastingen waarop het Verdrag van toepassing is. Deze personen of autoriteiten mogen van de inlichtingen alleen voor deze doeleinden gebruik maken. Zij mogen de inlichtingen bekend maken in openbare rechtszittingen of in rechterlijke beslissingen.

2. De Verdragsluitende Staten kunnen aan de arbitragecommissie, ingesteld volgens de bepalingen van artikel 25, zesde lid, de inlichtingen verstrekken die nodig zijn om de arbitrageprocedure te volbrengen. Deze inlichtingen worden verstrekt met inachtneming van de bepalingen van artikel 28. De leden van de arbitragecommissie zijn met betrekking tot de aldus verstrekte inlichtingen onderworpen aan de beperkingen van openbaarmaking als omschreven in het eerste lid van dit artikel.

Artikel 27

Bijstand bij invordering

1. De Verdragsluitende Staten komen overeen elkaar hulp en bijstand te verlenen, in overeenstemming met hun onderscheiden wetgeving en administratieve praktijk, bij de invordering van de belastingen waarop dit Verdrag van toepassing is en de op genoemde belastingen betrekking hebbende verhogingen, boetes, betalingen wegens termijnoverschrijdingen, interest en kosten.

2. Op verzoek van de verzoekende Verdragsluitende Staat vordert de aangezochte Verdragsluitende Staat belastingvorderingen van de eerstgenoemde Staat in overeenkomstig de wetgeving en de administratieve praktijk met betrekking tot de invordering van zijn eigen belastingvorderingen. Deze vorderingen genieten echter geen voorrang in de aangezochte Verdragsluitende Staat en kunnen niet worden ingevorderd

door middel van in hechtenis nemen wegens schuld van de schuldenaar. De aangezochte Verdragsluitende Staat is niet verplicht invorderingsmaatregelen te nemen waarin de wetgeving van de verzoekende Verdragsluitende Staat niet voorziet.

3. De bepalingen van het tweede lid zijn slechts van toepassing op belastingvorderingen die onderwerp zijn van een excutoriale titel in de verzoekende Verdragsluitende Staat en die, tenzij anders overeengekomen tussen de bevoegde autoriteiten, niet worden bestreden.

Indien de vordering echter een belastingverplichting betreft van een persoon die geen inwoner van de verzoekende Verdragsluitende Staat is, is het tweede lid slechts van toepassing indien de vordering niet langer kan worden bestreden, tenzij anders overeengekomen tussen de bevoegde autoriteiten.

4. De aangezochte Verdragsluitende Staat is niet verplicht het verzoek in te willigen:

a. indien de verzoekende Verdragsluitende Staat niet alle op zijn eigen grondgebied beschikbare middelen heeft aangewend, tenzij aanwending van die middelen zou leiden tot onevenredige moeilijkheden;

b. indien en voor zover hij de belastingvordering in strijd acht met de bepalingen van dit Verdrag of met enig ander Verdrag waarbij beide Verdragsluitende Staten partij zijn.

5. De excutoriale titel in de verzoekende Verdragsluitende Staat wordt, indien passend en in overeenstemming met de in de aangezochte Verdragsluitende Staat van kracht zijnde bepalingen, zo spoedig mogelijk na de datum van ontvangst van het verzoek om bijstand aanvaard, erkend of aangevuld, dan wel vervangen door een excutoriale titel in de aangezochte Verdragsluitende Staat.

6. De bevoegde autoriteiten van de Verdragsluitende Staten stellen in onderlinge overeenstemming regels vast betreffende de toepassing van dit artikel.

Artikel 28

Beperking van de artikelen 26 en 27

In geen geval worden de bepalingen van de artikelen 26 en 27 aldus uitgelegd dat zij een Verdragsluitende Staat de verplichting opleggen:

a. administratieve maatregelen te nemen die in strijd zijn met de wetgeving of de administratieve praktijk van die of van de andere Verdragsluitende Staat;

b. inlichtingen te verstrekken die niet verkrijgbaar zijn volgens de wetgeving of in de normale gang van zaken in de administratie van die of van de andere Verdragsluitende Staat;

c. inlichtingen te verstrekken die een handels-, bedrijfs-, nijverheids-, of beroepsgeheim of een fabrieks- of handelswerkwijze zouden onthullen, dan wel inlichtingen waarvan het verstrekken in strijd zou zijn met de openbare orde (ordre public).

Artikel 29

Leden van diplomatieke vertegenwoordigingen en consulaire posten

1. De bepalingen van dit Verdrag tasten in geen enkel opzicht de fiscale voorrechten aan die leden van diplomatieke vertegenwoordigingen of consulaire posten ontleen aan de algemene regels van het volkenrecht of aan bepalingen van bijzondere overeenkomsten.
2. Voor de toepassing van het Verdrag wordt een natuurlijke persoon die deel uitmaakt van een diplomatieke vertegenwoordiging of consulaire post van een Verdragsluitende Staat in de andere Verdragsluitende Staat of in een derde Staat en die onderdaan is van de zendstaat, geacht inwoner van de zendstaat te zijn, indien hij daarin aan dezelfde verplichtingen ter zake van belastingen naar het inkomen is onderworpen als de inwoners van die Staat.
3. Het Verdrag is niet van toepassing op internationale organisaties, hun organen en functionarissen, noch op leden van een diplomatieke vertegenwoordiging of consulaire post van een derde Staat die in een Verdragsluitende Staat verblijven, indien zij in die Staat niet aan dezelfde verplichtingen ter zake van belastingen naar het inkomen zijn onderworpen als inwoners van die Staat.

HOOFDSTUK VI

SLOTBEPALINGEN

Artikel 30

Inwerkingtreding¹⁾

1. Dit Verdrag treedt in werking op de datum van uitwisseling van de laatste van beide kennisgevingen die bevestigen dat aan de wettelijk vereiste procedures voor de inwerkingtreding in beide Verdragsluitende Staten is voldaan.
2. Na de inwerkingtreding van dit Verdrag vinden de bepalingen ervan voor het eerst toepassing:
 - a. met betrekking tot belastingen die aan de bron zijn ingehouden, op bedragen betaald of betaalbaar gesteld op of na 1 januari van het kalenderjaar dat volgt op de inwerkingtreding;
 - en
 - b. met betrekking tot andere belastingen, voor belastingjaren of -tijdvakken die aanvangen op of na 1 januari van het kalenderjaar dat volgt op de inwerkingtreding.

¹⁾ In het origineel ontbreekt abusievelijk de titel van het artikel.

Artikel 31

Beëindiging

Dit Verdrag zal voor onbepaalde tijd van kracht blijven, maar elk van de Verdragsluitende Staten kan op of voor 30 juni van elk kalenderjaar na het verstrijken van een periode van vijf jaar na de uitwisseling van de akten van bekrachtiging, aan de andere Verdragsluitende Staat, langs diplomatieke weg een schriftelijke kennisgeving van beëindiging doen toekomen. In dat geval houdt het Verdrag op van toepassing te zijn:

a. met betrekking tot belastingen die aan de bron zijn ingehouden, op bedragen betaald of betaalbaar gesteld op of na 1 januari van het kalenderjaar dat volgt op dat waarin de kennisgeving is gedaan;

en

b. met betrekking tot andere belastingen, voor belastingjaren of -tijdvakken die aanvangen op of na 1 januari van het kalenderjaar dat volgt op dat waarin de kennisgeving is gedaan.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN te Kairo, de éénnentwintigste april 1999, in tweevoud, in de Nederlandse, Arabische en de Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. Ingeval de Arabische en de Nederlandse tekst verschillend kunnen worden uitgelegd, is de Engelse tekst beslissend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

G. YBEMA

Drs. G. Ybema
Minister voor Buitenlandse Handel

Voor de Regering van de Arabische Republiek Egypte

M. EL DIN EL GHAREEB

Dr. Mohie El Din El Ghareeb
Minister van Financiën

Protocol

Bij de ondertekening van het Verdrag tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting met betrekking tot belastingen naar het inkomen, heden tussen de Regering van het

Koninkrijk der Nederlanden en de de Regering van de Arabische Republiek Egypte gesloten, zijn de ondergetekenden overeengekomen dat de volgende bepalingen een integrerend deel van het Verdrag vormen.

I. *Ad Artikelen 5, 6, 7, 13, en 23*

Het is wel te verstaan dat rechten tot exploratie en exploitatie van natuurlijke rijkdommen worden beschouwd als onroerende zaken die zijn gelegen in de Verdragsluitende Staat op wiens zeebodem en ondergrond daarvan deze rechten betrekking hebben, alsmede dat deze rechten geacht worden te behoren tot de activa van een vaste inrichting in die Staat. Voorts is het wel te verstaan dat de hiervoor genoemde rechten ook omvatten rechten op belangen bij, of voordelen uit vermogensbestanddelen die voortvloeien uit de exploratie of exploitatie.

II. *Ad Artikel 7*

Het is wel te verstaan dat in het geval van voordelen uit toezicht, leverings-, installatie- of constructiewerkzaamheden alleen dat deel daarvan aan een vaste inrichting is toe te rekenen dat voortvloeit uit het werkelijk verrichten van die werkzaamheden door die vaste inrichting. Dienovereenkomstig worden voordelen behaald met de levering van goederen, al dan niet in verband met deze werkzaamheden, aan die vaste inrichting, door het hoofdkantoor, door een andere vaste inrichting of door een derde persoon, niet aan die vaste inrichting toegekend.

III. *Ad Artikelen 7 en 14*

Vergoedingen voor technische diensten, waaronder begrepen studies of onderzoeken van wetenschappelijke, geologische of technische aard, of voor diensten van raadgevende of toezichthoudende aard, worden aangemerkt als vergoedingen waarop de bepalingen van artikel 7 of artikel 14 van het Verdrag van toepassing zijn.

IV. *Ad Artikelen 10, 11 en 12*

Indien aan de bron belasting is geheven die het belastingbedrag dat ingevolge de bepalingen van artikel 10, 11 of 12 mag worden geheven te boven gaat, moeten verzoeken om teruggaaf van het daarboven uitgaande belastingbedrag worden ingediend bij de bevoegde autoriteit van de Staat die de belasting heeft geheven, binnen een tijdvak van drie jaar na afloop van het kalenderjaar waarin de belasting is geheven.

V. *Ad Artikelen 10 en 13*

Het is wel te verstaan dat inkomsten die worden ontvangen in verband met de (gedeeltelijke) liquidatie van een lichaam of een inkoop van eigen aandelen door een lichaam worden behandeld als inkomsten uit aandelen en niet als vermogenswinsten.

VI. *Ad Artikel 11*

Het is wel te verstaan dat voor de toepassing van artikel 11, derde lid, onder b, de uitdrukking „beheerst” betrekking heeft op het bezit van meer dan vijftig percent van het kapitaal van zulk een financiële instelling.

VII. *Ad Artikel 16*

Het is wel te verstaan dat „bestuurder” of „commissaris” van een Nederlands lichaam betrekking heeft op personen die als zodanig zijn benoemd door de algemene vergadering van aandeelhouders of door enig ander bevoegd orgaan van dat lichaam, en die zijn belast met de algemene leiding van het lichaam, onderscheidenlijk met het toezicht daarop.

VIII.

1. Dit Verdrag en dit Protocol kan¹⁾, hetzij in zijn geheel, hetzij gedeeltelijk, worden uitgebreid tot de Nederlandse Antillen of Aruba of tot beide landen, indien het desbetreffende land belastingen heft die in wezen gelijksoortig zijn aan de belastingen waarop dit Verdrag van toepassing is. Zulk een uitbreiding wordt van kracht met ingang van een datum en met inachtneming van wijzigingen en voorwaarden, daaronder begrepen voorwaarden ten aanzien van beëindiging, nader vast te stellen en overeen te komen bij diplomatieke notawisseling.

2. Tenzij anders is overeengekomen, brengt de beëindiging van dit Verdrag niet met zich mede dat tevens de uitbreiding van dit Verdrag tot enig land waartoe het ingevolge het eerste lid van deze bepaling van het Protocol is uitgebreid, wordt beëindigd.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd, dit Protocol hebben ondertekend.

GEDAAN te Kairo, de éénentwintigste april 1999, in tweevoud, in de Nederlandse, Arabische en Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijke-

¹⁾ Lees: Dit Verdrag kan,

lijk authentiek. Ingeval de Nederlandse en de Arabische tekst verschillend kunnen worden uitgelegd, is de Engelse tekst beslissend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

G. YBEMA

Drs. G. Ybema
Minister voor Buitenlandse Handel

Voor de Regering van de Arabische Republiek Egypte

M. EL DIN EL GHAREEB

Dr. Mohic El Din El Ghareeb
Minister van Financiën

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the Arab Republic of Egypt, their States hereinafter referred to as "Contracting States"

Desiring that an agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income be concluded by both States,

Have agreed as follows:

CHAPTER I. SCOPE OF THE AGREEMENT

Article 1. Personal scope

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes covered

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:

a) in the Netherlands:

- de inkomstenbelasting (income tax),

- de loonbelasting (wages tax),

- de vennootschapsbelasting (company tax) including the Government share in the net profits of the exploitation of natural resources levied pursuant to the Mijnwet 1810 (the Mining Act of 1810) with respect to concessions issued from 1967, or pursuant to the Mijnwet Continentaal Plat 1965 (the Netherlands Continental Shelf Mining Act of 1965),

- de dividendbelasting (dividend tax),

(hereinafter referred to as "Netherlands tax");

b) in Egypt:

- the tax on income derived from immovable property (including the agriculture land tax and the building tax),
- the unified tax on income of individuals,
- the tax on corporation profits,
- the duty for the development of the financial resources of the State,
- supplementary taxes imposed as percentage of taxes mentioned above or otherwise, (hereinafter referred to as "Egyptian tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

CHAPTER II. DEFINITIONS

Article 3. General definitions

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

a) the term "a Contracting State" means the Kingdom of the Netherlands (the Netherlands) or the Arab Republic of Egypt (Egypt), as the context requires; the term "Contracting States" means the Kingdom of the Netherlands (the Netherlands) and the Arab Republic of Egypt (Egypt);

b) the term "the Netherlands" means the part of the Kingdom of the Netherlands that is situated in Europe, including its territorial sea, and any area beyond the territorial sea within which the Netherlands, in accordance with international law, exercises jurisdiction or sovereign rights with respect to the sea bed, its sub-soil and its superjacent waters, and their natural resources;

c) the term "Egypt" means the Arab Republic of Egypt, and when used in a geographical sense, the term "Egypt" includes:

(i) the territorial seas thereof, and

(ii) the seabed and subsoil of the submarine areas adjacent to the coast thereof, but beyond the territorial sea, over which Egypt exercises sovereign rights, in accordance with international law for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such area, but only to the extent that the person, property or activity to which the Agreement is being applied is connected with such exploration or exploitation;

d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

g) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

h) the term "national" means:

(i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;

(ii) any legal person, partnership and association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;

i) the term "competent authority" means:

(i) in the Netherlands the Minister of Finance or his duly authorized representative;

(ii) in Egypt the Minister of Finance or his duly authorized representative.

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4. Resident

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);

b) if the State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;

c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;

d) if he is a national of both States or of neither of them, then competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent establishment

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;
- e) a workshop;
- f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources, and
- g) a farm or plantation.

3. A building site or a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith constitute a permanent establishment only if such site, project or activities continue for a period of more than six months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

CHAPTER III. TAXATION OF INCOME

Article 6. Income from immovable property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8. Shipping and air transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. For the purposes of this Article, profits derived from the operation in international traffic of ships and aircraft include profits derived from the rental on a bareboat basis of ships and aircraft if operated in international traffic if such rental profits are incidental to the profits described in paragraph 1.

4. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9. Associated enterprises

I. Where

a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly. It is understood, however, that the fact that associated enterprises have concluded arrangements, such as cost sharing arrangements or general services agreements, for or based on the allocation of executive, general administrative, technical and commercial expenses, research and development expenses and other similar expenses, is not in itself a condition as meant in the preceding sentence.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 15 per cent of the gross amount of the dividends.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 the Contracting State of which the company is a resident shall not levy a tax on dividends paid by that company, if the beneficial owner of the dividends is a company the capital of which is wholly or partly divided into shares and which is a resident of the other Contracting State and holds directly at least 25 per cent of the capital of the company paying the dividends.

4. The provisions of paragraph 3 shall not apply if the relation between the two companies has been arranged or is maintained primarily with the intention of securing this reduction.

5. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of paragraphs 2 and 3.

6. The provisions of paragraphs 2 and 3 shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

7. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights participating in profits, as well as income from debt-claims participating in profits and income from oth-

er corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

8. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

9. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11. Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 12 per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest shall be taxable only in the Contracting State of which the recipient of the interest is a resident if one of the following requirements is fulfilled:

a) the payer or the recipient of the interest is the Contracting State itself, a statutory body, a political subdivision or a local authority thereof or the Central Bank of a Contracting State;

b) the interest is paid in respect of a loan granted, guaranteed or insured by the Government of a Contracting State, the Central Bank of a Contracting State, or any agency or instrumentality (including a financial institution) owned or controlled by the Government of a Contracting State.

4. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of paragraphs 2 and 3.

5. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage, but not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

tures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

6. The provisions of paragraph 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

7. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

8. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 12 per cent of the gross amount of the royalties.

3. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of paragraph 2.

4. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, or films or tapes used for radio and television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial, or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

5. The provisions of paragraph 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated

therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13. Capital gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated. For the purposes of this paragraph the provisions of paragraph 2 of Article 8 shall apply.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

5. The provisions of paragraph 4 shall not affect the right of each of the Contracting States to levy according to its own law a tax on gains from the alienation of shares or "jouissance" rights in a company, the capital of which is wholly or partly divided into shares and which under the laws of that State is a resident of that State, derived by an individual who is a resident of the other Contracting State and has been a resident of the first-mentioned State in the course of the last ten years preceding the alienation of the shares or "jouissance" rights.

Article 14. Independent personal services

1. Income derived by an individual who is a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State except in the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:

a) if he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State;

b) if his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15. Dependent personal services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and

b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and

c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, shall be taxable only in that State.

Article 16. Directors' fees

Directors' fees or other remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors, a "bestuurder" or a "commissaris" of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17. Artistes and sportsmen

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artist, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

Article 18. Pensions, annuities and social security payments

1. Pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment and any annuity, arising in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Where such remuneration is not of a periodical nature and it is paid in consideration of past employment in the other Contracting State, or where instead of the right to annuities a lump sum is paid, this remuneration or this lump sum may be taxed in the Contracting State where it arises.

3. Any pension and other payment paid out under the provisions of a social security system of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in the first-mentioned State.

4. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19. Government service

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political sub-division or a local authority thereof, or by funds created by a Contracting State or a political sub-division or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority or fund may be taxed in that State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:

(i) is a national of that State; or

(ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority or fund may be taxed in that State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration and to pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof or by funds created by a Contracting State or a political sub-division or a local authority thereof.

Article 20. Students

1. Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student or business apprentice described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the Contracting State which he is visiting, if at least 90 per cent of his total income is derived from sources in that State.

Article 21. Other income

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

CHAPTER IV. ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

Article 22. Elimination of double taxation

1. The Netherlands, when imposing tax on its residents, may include in the basis upon which such taxes are imposed the items of income which, according to the provisions of this Agreement, may be taxed in Egypt.

2. However, where a resident of the Netherlands derives items of income which according to Article 6, Article 7, paragraph 8 of Article 10, paragraph 6 of Article 11, paragraph 5 of Article 12, paragraphs 1 and 2 of Article 13, Article 14, paragraph 1 of Article 15, paragraph 3 of Article 18, paragraphs 1 (subparagraph a) and 2 of Article 19 and paragraph 2 of Article 21 of this Agreement may be taxed in Egypt and are included in the basis referred to in paragraph 1, the Netherlands shall exempt such items of income by allowing a reduction of its tax. This reduction shall be computed in conformity with the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation. For that purpose the said items of income shall be deemed to be included in the total amount of the items of income which are exempt from Netherlands tax under those provisions.

3. Further, the Netherlands shall allow a deduction from the Netherlands tax so computed for the items of income which according to paragraph 2 of Article 10, paragraph 2 of Article 11, paragraph 2 of Article 12, paragraph 5 of Article 13, Article 16, Article 17 and paragraph 1 and 2 of Article 18 of this Agreement may be taxed in Egypt to the extent that these items are included in the basis referred to in paragraph 1. The amount of this deduction shall be equal to the tax paid in Egypt on these items of income, but shall not exceed the amount of the reduction which would be allowed if the items of income so included were the sole items of income which are exempt from Netherlands tax under the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation.

4. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, the Netherlands shall allow a deduction from the Netherlands tax for the tax paid in Egypt on items of income which according to Article 7, paragraph 8 of Article 10, paragraph 6 of Article 11, paragraph 5 of Article 12, Article 14 and paragraph 2 of Article 21 of this Agreement may be taxed in Egypt to the extent that these items are included in the basis referred to in paragraph 1, if and insofar as the Netherlands under the provisions of Netherlands law for the avoidance of double taxation allows a deduction from the Netherlands tax of the tax levied in another country on such items of income. For the computation of this deduction the provisions of paragraph 3 of this Article shall apply accordingly.

5. In the case of Egypt, where income in accordance with the provisions of this Agreement is subject to tax in both Contracting States, relief from double taxation shall be given in accordance with the following. Netherlands tax payable in respect of income derived from the Netherlands shall be allowed as a credit against Egyptian tax payable in respect of that income. Where such income is a dividend paid by a company which is a resident of the Netherlands to a company which is a resident of Egypt and which owns directly or indirectly not less than 10 per cent of the share capital of the first-mentioned company, the credit shall take into account the Netherlands tax payable by that company on the portion of its profits out of which the dividend is paid. The credit shall not, however, exceed that part of

the Egyptian tax, as computed before the credit is given which is appropriate to such items of income.

CHAPTER V. SPECIAL PROVISIONS

Article 23. Offshore activities

1. The provisions of this Article shall apply notwithstanding any other provisions of this Agreement. However, this Article shall not apply where offshore activities of a person constitute for that person a permanent establishment under the provisions of Article 5 or a fixed base under the provisions of Article 14.

2. In this Article the term "offshore activities" means activities which are carried on offshore in connection with the exploration or exploitation of the sea bed and its sub-soil and their natural resources, situated in a Contracting State.

3. An enterprise of a Contracting State which carries on offshore activities in the other Contracting State shall, subject to paragraph 4 of this Article, be deemed to be carrying on, in respect of those activities, business in that other State through a permanent establishment situated therein, unless the offshore activities in question are carried on in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 30 days in any period of 12 months.

For the purposes of this paragraph:

a) where an enterprise carrying on offshore activities in the other Contracting State is associated with another enterprise and that other enterprise continues, as part of the same project, the same offshore activities that are or were being carried on by the first-mentioned enterprise, and the aforementioned activities carried on by both enterprises - when added together - exceed a period of 30 days, then each enterprise shall be deemed to be carrying on its activities for a period exceeding 30 days in a 12 months-period;

b) an enterprise shall be regarded as associated with another enterprise if one holds directly or indirectly at least one third of the capital of the other enterprise or if a person holds directly or indirectly at least one third of the capital of both enterprises.

4. However, for the purposes of paragraph 3 of this Article the term "offshore activities" shall be deemed not to include:

a) one or any combination of the activities mentioned in paragraph 4 of Article 5;

b) towing or anchor handling by ships primarily designed for that purpose and any other activities performed by such ships;

c) the transport of supplies or personnel by ships or aircraft in international traffic.

5. A resident of a Contracting State who carries on offshore activities in the other Contracting State, which consist of professional services or other activities of an independent character, shall be deemed to be performing those activities from a fixed base in the other Contracting State if the offshore activities in question last for a continuous period of 30 days or more.

6. Salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment connected with offshore activities carried on through

a permanent establishment in the other Contracting State may, to the extent that the employment is exercised offshore in that other State, be taxed in that other State.

7. Where documentary evidence is produced that tax has been paid in Egypt on the items of income which may be taxed in Egypt according to Article 7 and Article 14 in connection with respectively paragraph 3 and paragraph 5 of this Article, and to paragraph 6 of this Article, the Netherlands shall allow a reduction of its tax which shall be computed in conformity with the rules laid down in paragraph 2 of Article 22.

Article 24. Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 8 of Article 11, or paragraph 7 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. Contributions paid by, or on behalf of, an individual who is a resident of a Contracting State to a pension plan that is recognized for tax purposes in the other Contracting State will be treated in the same way for tax purposes in the first-mentioned State as a contribution paid to a pension plan that is recognized for tax purposes in that first-mentioned State, provided that

a) such individual was contributing to such pension plan before he became a resident of the first-mentioned State; and

b) the competent authority of the first-mentioned State agrees that the pension plan corresponds to a pension plan recognized for tax purposes by that State.

For the purpose of this paragraph, "pension plan" includes a pension plan created under a public social security system.

6. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 25. Mutual agreement procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

5. A Contracting State shall not, after the expiry of the applicable time limits provided in its national law, increase the tax base of a resident of either of the Contracting States by including therein items of income which have also been charged to tax in the other Contracting State. This paragraph shall not apply in the case of fraud, wilful default or neglect.

6. If any difficulty or doubt arising as to the interpretation or application of the Agreement cannot be resolved by the competent authorities of the Contracting States in a mutual agreement procedure pursuant to the previous paragraphs of this Article within a period of five years after the question was raised, the case may, at the request of either Contracting State, be submitted for arbitration, but only after fully exhausting the procedures available under paragraphs 1 to 4 of this Article and provided the taxpayer or taxpayers involved agree in writing to be bound by the decision of the arbitration board.

The decision of the arbitration board in a particular case shall be binding on both Contracting States and the taxpayer or taxpayers involved with respect to that case. The application of the provisions of this paragraph shall be subject to mutual agreement between the competent authorities of the Contracting States.

Article 26. Exchange of information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Agreement insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Article 1. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by the Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. The Contracting States may release to the arbitration board, established under the provisions of paragraph 6 of Article 25, such information as is necessary for carrying out the arbitration procedure. Such release of information shall be subject to the provisions of Article 28. The members of the arbitration board shall be subject to the limitations on disclosure described in paragraph 1 of this Article with respect to any information so released.

Article 27. Assistance in recovery

1. The Contracting States agree to lend each other assistance and support with a view to the collection, in accordance with their respective laws or administrative practice, of the taxes to which this Agreement shall apply and of any increases, surcharges, overdue payments, interests and costs pertaining to the said taxes.

2. At the request of the applicant Contracting State the requested Contracting State shall recover tax claims of the first-mentioned State in accordance with the law and administrative practice for the recovery of its own tax claims. However such claims do not enjoy any priority in the requested Contracting State and cannot be recovered by imprisonment for debt of the debtor. The requested Contracting State is not obliged to take any executory measures which are not provided for in the laws of the applicant Contracting State.

3. The provisions of paragraph 2 shall apply only to tax claims which form the subject of an instrument permitting their enforcement in the applicant Contracting State and, unless otherwise agreed between the competent authorities, which are not contested.

However, where the claim relates to a liability to tax of a person as a non-resident of the applicant Contracting State, paragraph 2 shall only apply, unless otherwise agreed between the competent authorities, where the claim may no longer be contested.

4. The requested Contracting State shall not be obliged to accede to the request:

- a) if the applicant Contracting State has not pursued all means available in its own territory, except where recourse to such means would give rise to disproportionate difficulty;
- b) if and insofar as it considers the tax claim to be contrary to the provisions of this Agreement or of any other agreement to which both of the Contracting States are parties.

5. The instrument permitting enforcement in the applicant Contracting State shall, where appropriate and in accordance with the provisions in force in the requested Contracting State, be accepted, recognised, supplemented or replaced as soon as possible after the date of the receipt of the request for assistance by an instrument permitting enforcement in the requested Contracting State.

6. The competent authorities of the Contracting States shall by common agreement prescribe rules concerning the application of this article.

Article 28. Limitation of articles 26 and 27

In no case shall the provisions of Articles 26 and 27 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial, or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

Article 29. Members of diplomatic missions and consular posts

1. Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

2. For the purposes of the Agreement an individual, who is a member of a diplomatic mission or consular post of a Contracting State in the other Contracting State or in a third State and who is a national of the sending State, shall be deemed to be a resident of the sending State if he is submitted therein to the same obligations in respect of taxes on income as are residents of that State.

3. The Agreement shall not apply to international organisations, organs and officials thereof and members of a diplomatic mission or consular post of a third State, being present in a Contracting State, if they are not subjected therein to the same obligations in respect of taxes on income as are residents of that State.

CHAPTER VI. FINAL PROVISIONS

Article 30. Entry into force

1. This Agreement shall enter into force on the date of the exchange of the last notification confirming the completion of the legal procedures necessary to its entry into force in the two Contracting States.

2. After the entry into force of this agreement its provisions shall have effect for the first time:

a) in respect of tax withheld at source, on amounts paid or credited on or after the first day of January in the calendar year following its entry into force;

and

b) in respect of other taxes, for taxation years or periods beginning on or after the first day of January in the calendar year following its entry into force.

Article 31. Termination

This Agreement shall continue in effect indefinitely, but either Contracting State may, on or before June 30 in any calendar year after the expiration of a period of five years from the date of the exchange of the instruments of ratification, give to the other Contracting State a notion of termination in writing through diplomatic channels. In such event, the Agreement shall cease to have effect:

a) in respect of tax withheld at source, on amounts paid or credited on or after the first day of January in the calendar year following that in which the notice has been given;

and

b) in respect of other taxes, for taxation years or periods beginning on or after the first day of January in the calendar year following that in which the notice has been given.

In witness whereof the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Agreement.

Done at Cairo this twenty first day of April 1999, in duplicate, in the Netherlands, Arabic and English languages, the three texts being equally authentic. In case there is any divergence of interpretation between the Netherlands and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

MR. G. YBEMA
Minister for Foreign Trade

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

DR. MOHIE EL DIN EL GHAREEB
Minister for Finance

PROTOCOL

At the moment of signing the Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income, this day concluded between the Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the Arab Republic of Egypt, the undersigned have agreed that the following provisions shall form an integral part of the Agreement.

I. Ad Articles 5, 6, 7, 13 and 23

It is understood that exploration and exploitation rights of natural resources shall be regarded as immovable property situated in the Contracting State the sea bed and sub-soil of which they are related to, and that these rights shall be deemed to pertain to the property of a permanent establishment in that State. Furthermore, it is understood that the aforementioned rights include rights to interests in, or to the benefits of, assets to be produced by such exploration or exploitation.

II. Ad Article 7

It is understood that in the case of profits from survey, supply, installation or construction activities only so much of them is attributable to a permanent establishment as results from the actual performance of these activities through that permanent establishment. Accordingly, profits from deliveries of goods, whether or not in connection with these activities, to that permanent establishment by the head office, another permanent establishment or a third person shall not be attributed to that permanent establishment.

III. Ad Articles 7 and 14

Payments received as a consideration for technical services, including studies or surveys of a scientific, geological or technical nature, or for consultancy or supervisory services shall be deemed to be payments to which the provisions of Article 7 or Article 14 apply.

IV. Ad Articles 10, 11 and 12

Where tax has been levied at source in excess of the amount of tax chargeable under the provisions of Articles 10, 11 or 12, applications for the refund of the excess amount of tax have to be lodged with the competent authority of the State having levied the tax, within a period of three years after the expiration of the calendar year in which the tax has been levied.

V. Ad Articles 10 and 13

It is understood that income received in connection with the (partial) liquidation of a company or a purchase of own shares by a company is treated as income from shares and not as capital gains.

VI. Ad Article 11

It is understood that for the purpose of subparagraph b of paragraph 3 of Article 11 the term "controlled" refers to the holding of more than fifty per cent of the capital of such financial institution.

VII. Ad Article 16

It is understood that "bestuurder or commissaris" of a Netherlands company means persons, who are nominated as such by the general meeting of shareholders or by any other competent body of such company and are charged with the general management of the company and the supervision thereof, respectively.

VIII.

1. This Agreement may be extended, either in its entirety or in part, to either or both of the countries of the Netherlands Antilles and Aruba, if the country concerned imposes taxes substantially similar in character to those to which this Agreement applies. Any such extension shall take effect from such date and subject to such modifications and conditions, including conditions as to termination, as may be specified and agreed in notes to be exchanged through diplomatic channels.

2. Unless otherwise agreed the termination of this Agreement shall not also terminate any extension of this Agreement to any country to which it has been extended under paragraph 1 of this provision of the Protocol.

In witness whereof the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Protocol.

Done at Cairo this twenty first day of April 1999, in duplicate, in the Netherlands, Arabic and English languages, the three texts being equally authentic. In case there is any divergence of interpretation between the Netherlands and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands:

MR. G. YBEMA
Minister for Foreign Trade

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

DR. MOHIE EL DIN EL GHAREEB
Minister for Finance

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DES PAYS-BAS ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTTE TENDANT À ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte, leurs États étant ci-après dénommés les "États contractants",

Désireux de conclure un accord tendant à éviter la double imposition en matière d'impôts sur le revenu et à prévenir l'évasion fiscale,

Sont convenus de ce qui suit:

CHAPITRE I. PORTÉE DE L' ACCORD

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont résidentes d'un État contractant ou des deux États contractants.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu exigibles par chacun des États contractants, leurs subdivisions administratives ou leurs collectivités locales, quel que soit le régime de perception desdits impôts.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu tous prélèvements fiscaux assis sur tout ou partie du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens meubles ou immeubles, les impôts sur le montant total des salaires payés par les entreprises aussi bien que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels qui font l'objet du présent Accord sont:

a) aux Pays-Bas:

- de inkomstenbelasting (l'impôt sur le revenu),

- de loonbelasting (l'impôt sur les salaires),

- de vennootschapsbelasting (l'impôt sur les sociétés), y compris la part du Gouvernement des profits nets tirés des ressources naturelles perçus conformément au Mijnwet de 1810 (Acte relatif à l'exploitation des mines de 1810) en ce qui concerne les concessions accordées depuis 1967 ou conformément au Mijnwet Plat de 1965 (Acte relatif à l'exploitation des mines Plateau continental des Pays-Bas de 1965);

- de dividendbelasting (l'impôt sur les dividendes);

(désignés ci-après par "l'impôt néerlandais");

b) en Égypte:

- l'impôt sur les revenus des biens immobiliers (y compris l'impôt foncier et l'impôt sur la propriété bâtie),
 - l'impôt unifié sur le revenu des personnes physiques,
 - l'impôt sur les bénéfices des sociétés,
 - la taxe pour le développement des ressources financières de l'État,
 - les taxes supplémentaires perçues en tant que pourcentage des impôts mentionnés ci-dessus ou autrement,
- (désignés ci-après par "l'impôt égyptien").

4. Le présent Accord s'applique également à tous impôts de nature identique ou sensiblement analogue qui seraient prescrits après la date de signature du présent Accord, et qui s'ajouteraient ou se substitueraient aux impôts actuels. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent, dans un délai raisonnable, toutes les modifications de fond qui seraient apportées à la législation de leurs États respectifs, relatives aux impôts auxquels s'applique le présent Accord.

CHAPITRE II. DÉFINITIONS

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, et à moins que le contexte exige une interprétation différente:

a) le terme "un État contractant" s'entend selon le contexte, du Royaume des Pays-Bas (Pays-Bas) ou de la République arabe d'Égypte (Égypte); l'expression "États contractants" signifie le Royaume des Pays-Bas (les Pays-Bas) et la République arabe d'Égypte (l'Égypte);

b) le terme "les Pays-Bas" s'entend de la partie du Royaume des Pays-Bas qui est située en Europe, y compris sa mer territoriale et toute zone au-delà de la mer territoriale sur laquelle, conformément au droit international, peuvent s'exercer les droits des Pays-Bas en matière d'exploration et d'exploitation des ressources naturelles des fonds marins et de leur sous-sol et des eaux surjacentes;

c) le terme "Égypte" désigne la République arabe d'Égypte et, employé dans un sens géographique, il englobe:

i. les eaux territoriales,

ii. le fond de la mer et le sous-sol des zones sous-marines adjacentes à sa côte, mais au-delà des eaux territoriales sur lesquelles l'Égypte exerce des droits souverains conformément au droit international, en matière d'exploration et d'exploitation, de conservation et d'administration des ressources naturelles, mais seulement dans la mesure où la personne, la propriété ou l'activité auxquelles s'applique l'Accord est lié à cette exploration ou exploitation;

d) le terme "personne" s'entend des personnes physiques, sociétés et tous autres groupements de personnes;

e) le terme "société" s'entend de toute personne morale ou de toute entité constituée qui est assimilée à une personne morale au regard de l'impôt;

f) les expressions "entreprise d'un État contractant" et "entreprise de l'autre État contractant" s'entendent, selon le contexte, d'une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant;

g) l'expression "trafic international" s'entend de tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque ce navire ou cet aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

h) le terme "ressortissant" désigne:

- i. toute personne physique possédant la nationalité d'un État contractant;
- ii. toute personne morale, société de personnes et association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant;

i) l'expression "autorité compétente" signifie:

- i. dans le cas des Pays-Bas, le Ministre des Finances ou son représentant autorisé;
- ii. dans le cas de l'Égypte, le Ministre des Finances ou son représentant autorisé.

2. Aux fins de l'application du présent Accord par l'un des États contractants, toute expression qui n'est pas définie dans ledit Accord a le sens que lui attribue la législation de cet État contractant à ce moment-là, pour ce qui concerne les impôts auxquels s'applique le présent Accord, à moins que le contexte appelle une interprétation différente, toute signification au titre de la législation fiscale applicable de cet État l'emportant sur un sens attribué au mot dans le contexte d'autres lois dudit État.

Article 4. Résidence

1. Aux fins du présent Accord, on entend par "résident de l'un des États contractants" toute personne qui, en vertu de la législation de cet État, est assujettie à l'impôt dans cet État en raison de son domicile, de sa résidence, du siège de sa direction ou de son immatriculation ou de tout autre critère du même ordre et englobe également ledit État et toute subdivision politique ou collectivité locale de ce dernier. Toutefois, cette expression ne s'applique pas aux personnes assujetties à l'impôt dans cet État exclusivement pour les revenus qu'elles tirent de sources situées dans cet État.

2. Lorsqu'en vertu des dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante:

a) cette personne est considérée comme un résident de l'État contractant où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent. Si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

b) si l'État contractant où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant où elle séjourne de façon habituelle;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États contractants ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée uniquement comme un résident de l'État contractant dont elle possède la nationalité;

d) si cette personne possède la nationalité des deux États contractants ou si elle ne possède la nationalité d'aucun d'eux, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Si, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est réputée être un résident de l'État où le siège de direction effective est situé.

Article 5. Établissement stable

1. Aux fins du présent Accord, l'expression "établissement stable" s'entend d'un lieu fixe d'affaires où une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" s'entend notamment:

a) d'un siège de direction;

b) d'une succursale;

c) d'un bureau;

d) d'une usine;

e) d'un atelier,

f) d'une mine, d'un puits de pétrole ou de gaz, d'une carrière ou de tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles;

g) une ferme ou une plantation.

3. Un chantier ou une installation de construction ou de montage, ou des activités de surveillance exercées à ce titre constituent un établissement stable seulement s'ils durent plus de six mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas "établissement stable":

a) s'il est fait usage d'une installation à seule fin de stocker, exposer ou livrer des biens ou des marchandises appartenant à l'entreprise;

b) si des biens ou des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposés à seule fin de stockage, d'exposition ou de livraison;

c) si des biens ou des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposés à seule fin de transformation par une autre entreprise;

d) si une installation fixe d'affaires est utilisée à seule fin d'acheter des biens ou des marchandises, ou de réunir des informations pour l'entreprise;

e) si une installation fixe d'affaires est utilisée à seule fin d'entreprendre pour l'entreprise des tâches de caractère préparatoire ou auxiliaire;

f) si une installation fixe d'affaires est utilisée à seule fin de l'exercice combiné des activités énumérées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité générale de l'établissement stable résultant de cette combinaison ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne - autre qu'un agent indépendant auquel s'applique le paragraphe 6 - agit dans un État contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant et dispose dans cet État du pouvoir qu'elle y exerce habituellement, de conclure des contrats au nom de l'entreprise, cette entreprise est réputée avoir un établissement stable dans cet État à moins que les activités de cette personne soient limitées à celles qui sont énumérées au paragraphe 4 du présent article et qui sont exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe, ne feraient pas de cette installation fixe un établissement stable au sens dudit paragraphe.

6. Une entreprise de l'un des États contractants ne sera pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant du seul fait qu'elle exerce dans cet autre État des activités par l'entremise d'un courrier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leurs activités. Toutefois, lorsque les activités de cet agent sont exercées entièrement ou presque pour le compte de ladite entreprise, l'intéressé n'est pas considéré comme un agent indépendant au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société résidente de l'un des États contractants contrôle, ou est contrôlée par une société résidente de l'autre État contractant, ou qui y exerce son activité (que ce soit ou non par l'intermédiaire d'un établissement stable) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

CHAPITRE III. IMPÔT SUR LE REVENU

Article 6. Revenus de biens immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers situés dans l'autre État contractant (y compris les revenus d'exploitations agricoles ou forestières) sont imposables dans cet autre État.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant dans lequel les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tout cas les accessoires à la propriété immobilière, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et le droit à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession d'exploitation des gisements minéraux et autres ressources naturelles; les navires, les bateaux et les aéronefs ne sont pas considérés comme des propriétés immobilières.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus tirés de biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus tirés de biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise exerce une activité économique dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce une telle activité, ses bénéfices peuvent être imposés dans l'autre État mais uniquement dans la mesure où ils sont imposables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il sera imputé dans chaque État contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait vraisemblablement pu réaliser s'il avait été une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou similaires dans des conditions identiques ou similaires et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses contractées par l'entreprise pour cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration, soit dans l'État contractant où cet établissement stable est situé, soit ailleurs.

4. Dans la mesure où il est d'usage dans un État contractant de déterminer les bénéfices à attribuer à un établissement stable sur la base d'une répartition de la totalité des bénéfices d'une entreprise entre ses diverses composantes, rien dans le paragraphe 2 du présent Article n'empêche l'État contractant intéressé de déterminer les bénéfices assujettis à l'impôt en fonction d'une telle répartition selon l'usage; toutefois, la méthode de répartition adoptée doit permettre d'obtenir un résultat conforme aux principes énoncés dans le présent article.

5. Aucun bénéfice ne sera imputé à un établissement stable pour la seule raison que ledit établissement aura simplement acquis des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents du présent article, les bénéfices à imputer à un établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres parties du présent Accord, les dispositions du présent article s'entendent sans préjudice des dispositions desdits articles.

Article 8. Transport maritime et aérien

1. Les bénéfices effectués par une entreprise, provenant de l'exploitation, en trafic international de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où est située la direction effective de l'entreprise.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache de ce navire ou à défaut de port d'attache dans l'État contractant dont l'exploitant du navire ou du bateau est un résident.

3. Aux fins du présent article, les bénéfices résultant de l'exploitation en trafic international de navires et d'aéronefs englobent les bénéfices tirés de la location d'un navire coque nue et d'un aéronef exploité en trafic international si lesdits bénéfices sont accessoires par rapport aux bénéfices mentionnés au paragraphe 1.

4. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un pool, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Si:

a) une entreprise d'un État contractant participe, directement ou indirectement, à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou si

b) les mêmes personnes participent, directement ou indirectement, à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et si, dans l'un comme dans l'autre cas, les conditions régissant les relations commerciales ou financières entre les deux entreprises diffèrent de celles qui devraient en principe régir des relations entre des entreprises indépendantes et traitant entre elles en toute indépendance, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient pu en principe être réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être du fait de ces conditions, peuvent être compris dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence. Toutefois, il est entendu que le fait que des entreprises associées ont conclu des arrangements par exemple sur le partage des coûts, les services généraux, ou l'allocation de frais de direction, d'administration, de caractère technique et commercial ou pour la recherche et le développement etc., ne constitue pas une condition au sens du paragraphe précédent.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État - et impose en conséquence - des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont, selon le premier État mentionné, les bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise dudit premier État, si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de l'Accord et, s'il y a lieu, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident et selon la législation de cet État, mais si la personne qui reçoit les dividendes en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 15 pour cent du montant brut des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, l'État contractant dont la société est un résident ne peut pas prélever d'impôts sur les dividendes payés par cette société si le bénéficiaire des dividendes est une société dont le capital est divisé en totalité ou en partie en actions et qui est un résident de l'autre État contractant et détient directement au moins 25 pour cent du capital de la société qui paie les dividendes.

4. Les dispositions du paragraphe 3 ne s'appliquent pas si la relation entre les deux sociétés a été établie ou est entretenue essentiellement pour obtenir ladite réduction.

5. Les autorités compétentes des États contractants se mettent d'accord sur les modalités d'application des paragraphes 2 et 3.

6. Les dispositions des paragraphes 2 et 3 n'affectent pas l'imposition de la société pour ce qui est des bénéfices à partir desquels les dividendes sont payés.

7. Le terme "dividendes", employé dans le présent article, désigne les revenus provenant d'actions ou bons de "jouissance" de parts de fondateurs ou de droits autres que des créances, des participations aux bénéfices ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

8. Les dispositions des paragraphes 1), 2) et 3) ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant le cas, sont alors applicables.

9. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus encaissés dans cet autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces intérêts peuvent aussi être imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État, mais le bénéficiaire effectif des intérêts est un résident de l'autre État contractant, l'impôt exigible ne peut excéder 12 pour cent du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les intérêts ne sont imposables que dans l'État contractant dont le bénéficiaire des intérêts est un résident si une des conditions ci-après est remplie:

a) le débiteur ou le bénéficiaire des intérêts en est l'État contractant lui-même, un organisme statutaire, une subdivision politique ou une autorité locale, ou la Banque centrale d'un État contractant;

b) l'intérêt est versé au sujet d'un prêt accordé, garanti ou assuré par le Gouvernement d'un État contractant, la Banque centrale d'un État contractant ou un organisme ou entité (y compris une institution financière) possédé ou contrôlé par le Gouvernement d'un État contractant.

4. Les autorités compétentes des États contractants règlent, d'un commun accord, le mode d'application des paragraphes 2 et 3.

5. Le terme "intérêts", tel qu'il est employé dans le présent article, désigne le revenu des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires, mais ne donnant pas le droit de participer aux bénéfices du débiteur, et notamment le produit des fonds publics et des bons ou obligations, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les amendes pour des paiements en retard ne sont pas considérés comme des intérêts aux fins d'application du présent article.

6. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, d'où proviennent les intérêts, une activité économique par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou exerce dans cet autre État une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont alors applicables.

7. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe, pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe est situé.

8. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet État, mais si la personne qui reçoit les redevances en est le bénéficiaire effectif, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 12 pour cent du montant brut des redevances.

3. Les autorités compétentes des États contractants règlent, d'un commun accord, le mode d'application du paragraphe 2.

4. Le terme "redevances", tel qu'il est employé dans le présent article, désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistiques ou scientifique, y compris les films cinématographiques et les films ou bandes pour la radiodiffusion ou la télévision, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets, ainsi que pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique ou pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas si le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, d'où proviennent les redevances, une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable situé dans cet autre État, ou exerce une profession indépendante au moyen d'une base fixe située dans cet autre État, et que le droit ou le bien pour lequel sont payées ces redevances est effectivement lié audit établissement stable ou à ladite base fixe. Les dispositions applicables sont alors celles de l'article 7 ou celles de l'article 14, suivant le cas.

6. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe en relation avec lesquels a été contractée l'obligation de paiement des redevances et qui supportent la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif des redevances ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances payées, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. En pareils cas, la partie excédentaire reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers définis à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État contractant.

2. Les gains tirés de l'aliénation de biens mobiliers, qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant possède dans l'autre État contractant ou de biens mobiliers attachés à une base fixe qu'un résident d'un État contractant possède dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris les gains tirés de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant où est située la direction effective de l'entreprise. Aux fins d'application du présent paragraphe, les dispositions du paragraphe 2 de l'article 8 s'appliquent.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés dans les paragraphes précédents ne sont imposés que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

5. Les dispositions du paragraphe 4 n'affectent en rien le droit de chacun des États contractants de percevoir, conformément à sa législation, un impôt sur les gains tirés de l'aliénation d'actions ou bons de "jouissance" dans une société dont le capital est divisé totalement ou partiellement en actions et qui, au titre de la législation de cet État, est un résident de celui-ci, réalisés par une personne physique qui est un résident de l'autre État contractant et qui a été un résident de l'État contractant mentionné en premier, au cours des dix ans qui ont précédé l'aliénation des parts ou des droits de jouissance.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités indépendantes ne sont imposables que dans cet État contractant, sauf si:

a) le résident dispose d'une base fixe dans l'autre État contractant pour l'exercice de ses activités. Dans ce cas, uniquement la fraction des revenus, imputable aux activités exercées dans cet autre État est imposable;

b) son séjour dans l'autre État s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale, égale ou supérieure à 183 jours au cours de l'exercice fiscal considéré. Dans ce cas, la fraction de son revenu provenant de ses activités exercées dans l'autre État pendant cette période est la seule imposable dans cet autre État.

2. L'expression "profession libérale" comprend également les activités indépendantes de caractère scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes de médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident de l'un des États contractants perçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État contractant, à moins que l'emploi soit exercé dans l'autre État contractant. En ce cas, les rémunérations perçues à ce titre peuvent être imposées dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident de l'un des États contractants reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État:

a) si le bénéficiaire ne séjourne dans l'autre État que pendant une ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours de l'année civile considérée;

b) si les rémunérations sont payées par un employeur ou au nom d'un employeur qui n'est pas un résident de cet autre État; et

c) si la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe de l'employeur dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations perçues au titre d'un emploi exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international par une entreprise d'un État contractant sont imposables dans cet État seulement.

Article 16. Tantièmes

Les tantièmes, jetons de présence et autres rétributions similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou de surveillance, "bestuurder" ou "commissaris" d'une société résidente de l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un artiste du spectacle tire de ses activités personnelles en tant qu'artiste du théâtre, du cinéma, de la radio ou de la télévision, en tant que musicien ou en tant que sportif, sont imposables dans l'État contractant où ces activités sont exercées.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou qu'un sportif exerce personnellement et, en cette qualité, sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

Article 18. Pensions, rentes et prestations de sécurité sociale

1. Les pensions et autres rémunérations payées à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur ainsi que les rentes provenant de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque ces rémunérations ne sont pas périodiques et sont versées au titre d'un emploi antérieur exercé dans l'autre État contractant, ou lorsque le droit à une rente est remplacé par le versement d'une somme en capital, ces rémunérations ou cette somme sont imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent.

3. Toute pension ou autre paiement versé au titre des dispositions d'un système de sécurité sociale d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant est imposable dans le premier État contractant.

4. Le terme "rente" désigne une somme déterminée payable périodiquement à des dates déterminées, la vie durant ou pendant une période qui est spécifiée ou peut être établie, en vertu d'une obligation d'effectuer les versements en contrepartie d'un capital suffisant intégralement versé en espèces ou en valeur appréciable en espèces.

Article 19. Fonction publique

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations analogues, autres qu'une pension, payés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, sont imposables dans cet État;

b) Toutefois, ces salaires, traitements et autres rémunérations analogues ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est un résident de cet État qui:

i. possède la nationalité de cet État; ou

ii. n'est pas devenu un résident de cet État à seule fin de rendre les services.

2. Les pensions payées par une État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité sont imposables dans cet État.

3. Les dispositions des articles 15, 16, 17 et 18 s'appliquent aux salaires, traitements et autres rémunérations analogues, ainsi qu'aux pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité économique exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. Étudiants

1. Les sommes qu'un étudiant ou un apprenti qui est ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet autre État à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet État.

2. Pour ce qui est des dons, bourses d'études et rémunérations pour un emploi, non traités dans le paragraphe 1, un étudiant ou un apprenti, comme décrit au paragraphe 1, bénéficie pendant la durée de ses études ou de sa formation, des mêmes exonérations, allègements ou réductions en matière d'imposition que celles offertes aux résidents de l'État contractant où il séjourne temporairement, si 90 pour cent au moins de son revenu total proviennent de sources situées dans ledit État.

Article 21. Autres revenus

1. Les éléments de revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas visés dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que ceux qui sont tirés de biens immobiliers tels que ceux qui sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, si celui qui reçoit un tel revenu est un résident d'un État contractant qui a des activités commerciales dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable ou d'une base fixe et que le droit ou le bien pour lesquels le revenu est payé se rattache effec-

tivement à un établissement stable ou à une base fixe. Les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, selon le cas, sont alors applicables.

CHAPITRE IV. ÉLIMINATION DE LA DOUBLE IMPOSITION

Article 22. Élimination de la double imposition

1. Les Pays-Bas, en imposant leurs ressortissants, peuvent inclure dans l'assiette de l'impôt, les éléments de revenu ou de capital qui, en vertu des dispositions du présent Accord, sont imposables en Égypte.

2. Toutefois, lorsqu'un ressortissant des Pays-Bas perçoit des revenus qui, conformément à l'article 6, à l'article 7, au paragraphe 8 de l'article 10, au paragraphe 6 de l'article 11, au paragraphe 5 de l'article 12, aux paragraphes 1 et 2 de l'article 13, à l'article 14, au paragraphe 1 de l'article 15, au paragraphe 3 de l'article 18, aux paragraphes 1 (alinéa a) et 2 de l'article 19 et au paragraphe 2 de l'article 21 du présent Accord sont imposables en Égypte et inclus dans l'assiette visée au paragraphe 1, les Pays-Bas exonèrent ces éléments de la fortune d'une partie de leur impôt. Cette réduction est calculée conformément aux dispositions de la loi néerlandaise applicable à l'élimination de la double imposition. À cet effet, les revenus ou les éléments de la fortune en question sont censés être compris dans le montant total des revenus ou des éléments de la fortune et exonérés de l'impôt néerlandais en vertu des dispositions en question.

3. En outre, les Pays-Bas permettent une déduction de l'impôt néerlandais ainsi calculé pour les éléments de revenu ou de fortune lesquels, conformément au paragraphe 2 de l'article 10, au paragraphe 2 de l'article 11, au paragraphe 2 de l'article 12, au paragraphe 5 de l'article 13, à l'article 16, à l'article 17, ainsi qu'aux paragraphes 1 et 2 de l'article 18 du présent Accord, sont imposables en Égypte dans la mesure où ces éléments sont inclus dans l'assiette mentionnée au paragraphe 1. Le montant de la déduction doit être égal à l'impôt payé en Égypte sur ces éléments de revenu ou de capital, mais ne doit pas dépasser le montant de la réduction qui serait allouée si les éléments de revenu ou de fortune ainsi inclus étaient les seuls éléments de revenu ou de capital qui sont exonérés de l'impôt néerlandais selon les dispositions de la législation néerlandaise pour prévenir la double imposition.

4. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, les Pays-Bas permettent une déduction de l'impôt néerlandais pour l'impôt payé en Égypte sur des éléments de revenu lesquels, conformément à l'article 7, au paragraphe 8 de l'article 10, au paragraphe 6 de l'article 11, au paragraphe 5 de l'article 12, à l'article 14 et au paragraphe 2 de l'article 21 du présent Accord sont imposables en Égypte dans la mesure où les dispositions de la législation néerlandaise sur la double imposition permet la déduction de l'impôt néerlandais sur l'impôt perçu dans un autre pays sur ces éléments de revenu. Pour le calcul de cette déduction, les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent.

5. Dans le cas de l'Égypte, lorsque le revenu, conformément aux dispositions du présent Accord, est imposable dans les deux États contractants, l'allègement concernant la double imposition est accordé en conformité avec les dispositions ci-après. L'impôt néerlandais sur le revenu tiré des Pays-Bas est considéré comme un crédit par rapport à l'impôt égyptien sur ledit revenu. Quand ce dernier est un dividende payé par une société qui est un

résident des Pays-Bas et qui possède directement ou indirectement 10 pour cent au moins du capital-actions de la société mentionnée en premier, ce crédit tient compte de l'impôt néerlandais versé par ladite société sur la portion des bénéfices à partir desquels le dividende est versé. Toutefois, le crédit ne peut pas dépasser la part de l'impôt égyptien tel que calculé avant l'octroi du crédit qui est de circonstance pour ces éléments de revenu.

CHAPITRE V. DISPOSITIONS SPÉCIALES

Article 23. Activités en mer

1. Les dispositions du présent article s'appliquent nonobstant toute autre disposition du présent Accord. Cependant, elles ne s'appliquent pas lorsque les activités en mer d'une personne constituent, en ce qui la concerne, un établissement stable visé à l'article 5 ou une base fixe visée à l'article 14.

2. Dans le présent article, l'expression "activités en mer" s'entend des activités exercées en mer dans le cadre de l'exploration ou de l'exploitation du fond des mers, de son sous-sol et des ressources naturelles, situés dans un État contractant.

3. Une entreprise d'un État contractant, qui exerce des activités en mer dans l'autre État contractant est, sous réserve du paragraphe 4 du présent article, censée exercer à cet égard des activités commerciales ou industrielles dans l'autre État par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, à moins que les activités en question ne soient exercées dans l'autre État que pour une ou des périodes ne dépassant pas au total 30 jours sur 12 mois.

Aux fins du présent paragraphe:

a) Lorsqu'une entreprise qui exerce des activités en mer dans l'autre État contractant est associée à une autre entreprise et que cette dernière poursuit, dans le cadre du même projet, des activités en mer qui sont ou qui étaient exercées par la première entreprise et que lesdites activités exercées par les deux entreprises, lorsqu'il en est fait la somme, dépassent une durée de 30 jours, chaque entreprise est censée exercer ses activités pendant une période dépassant 30 jours sur 12 mois;

b) Une entreprise est considérée comme associée à une autre entreprise si elle détient directement ou indirectement au moins un tiers du capital de cette autre entreprise, ou bien si une personne quelconque détient directement ou indirectement au moins un tiers du capital des deux entreprises.

4. Toutefois, aux fins du paragraphe 3 du présent article, l'expression "activités en mer" est censée ne pas s'étendre:

a) l'une ou l'autre des activités visées au paragraphe 4 de l'article 5 ou à une combinaison quelconque de ces activités;

b) au remorquage et à l'ancrage effectué par des embarcations essentiellement conçues à cet effet, ni à aucune autre activité de ces embarcations;

c) au transport de fournitures ou de personnel par des navires ou des aéronefs en trafic international.

5. Un résident d'un État contractant, qui exerce en mer dans l'autre État contractant des activités consistant en l'exercice d'une profession libérale ou d'une autre profession indé-

pendante, est réputé exercer ces activités à partir d'une base fixe située dans cet autre État si les activités en question durent de façon continue 30 jours ou plus.

6. Les salaires et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans le cadre d'activités exercées en mer dans l'autre État contractant par l'entremise d'un établissement stable sont, dans la mesure où l'emploi est exercé en mer dans cet autre État, imposables dans ce dernier.

7. Sur présentation de preuves certifiant qu'un impôt a été acquitté en Égypte sur les revenus imposables en Égypte, conformément à l'article 7 et l'article 14, au titre respectivement des paragraphes 3 et 5 du présent article et au paragraphe 6 du présent article, les Pays-Bas accordent une réduction de son impôt qui sera calculée conformément aux règles énoncées au paragraphe 2 de l'article 22.

Article 24. Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation qui soit autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les ressortissants de cet autre État, qui se trouvent dans la même situation. Nonobstant les dispositions de l'article premier, la présente disposition s'applique également aux ressortissants de l'un ou l'autre État contractant, qui ne sont pas résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

2. Les établissements stables qu'une entreprise d'un État contractant exploite dans l'autre État contractant ne sont pas imposés dans cet autre État d'une façon moins favorable que les entreprises de cet autre État, qui exercent les mêmes activités. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôts en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 8 de l'article 11 ou du paragraphe 7 de l'article 12 soient applicables, les intérêts, redevances, ou autres frais payés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier État. De la même façon, toute dette d'une entreprise d'un État contractant envers un résident de l'autre État contractant devrait, afin de déterminer le capital imposable de ladite entreprise, être déductible dans les mêmes conditions que si elles avaient été contractées envers un résident du premier État.

4. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant ne sont soumises dans le premier État à aucune obligation ou imposition y relative, qui soient autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

5. Les contributions versées par une personne physique qui est un résident d'un État contractant, ou pour son compte, à un plan de pension qui est reconnu, aux fins de l'imposition dans l'autre État contractant, sont traitées de la même façon, aux fins de l'imposition

dans l'État mentionné en premier, qu'une contribution versée à un plan de pension qui est considérée aux fins de l'imposition dans cet État mentionné en premier, à condition que:

a) si l'intéressée contribuait déjà à ce plan avant de devenir un résident de l'État mentionné en premier; et

b) si les autorités compétentes de l'État mentionné en premier conviennent que le plan de pension correspond à un plan de cette nature, reconnu aux fins d'imposition par ledit État.

Aux fins du présent paragraphe, l'expression "plan de pension" signifie un plan établi dans le cadre d'un système officiel de sécurité sociale.

6. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.

Article 25. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne résidente d'un État contractant estime que les mesures prises par l'autorité compétente de l'un ou des deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 24, à celle de l'État contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans les trois ans qui suivent la première notification de la mesure qui entraîne une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant en vue d'éviter une imposition non conforme au présent Accord. L'accord est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent se concerter en vue d'éliminer la double imposition dans les cas non prévus par l'accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord comme il est indiqué aux paragraphes précédents.

5. Un État contractant ne relève pas, après l'expiration des délais applicables prévus dans sa législation nationale, la base d'imposition d'un résident, d'un des États contractants, en incorporant des éléments de revenu imposables dans l'autre État contractant. Le présent paragraphe ne s'applique pas en cas de fraude, de défaut de paiement délibéré ou de négligence.

6. Lorsqu'un problème quelconque, qui a surgi à propos de l'interprétation ou de l'application du présent Accord, ne peut être résolu par les autorités compétentes conformément aux procédures exposées aux paragraphes précédents du présent article, dans un délai de cinq ans après que le problème a été posé, le cas peut être, à la demande de l'un ou l'autre État contractant, être soumis à un arbitrage, lorsque toutes les autres possibilités prévues

aux paragraphes 1 à 4 du présent article, ont été épuisées et à condition que le ou les contribuables en cause acceptent par écrit d'être liés par la décision du tribunal d'arbitrage.

La décision de ce dernier est contraignante pour les deux États contractants et le ou les contribuables qui sont parties au différend. Le présent paragraphe s'applique si les autorités compétentes des deux États contractants ont accepté les procédures mentionnées plus haut.

Article 26. Échange de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou celles des lois internes des États contractants relatives aux impôts qui font l'objet du présent Accord dans la mesure où l'imposition prévue par ces lois n'est pas contraire aux dispositions de l'Accord. L'échange de renseignements n'est pas limité par les dispositions de l'article premier. Les renseignements reçus par l'autorité compétente d'un État contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État et ne sont communiqués qu'aux personnes ou collectivités (y compris les tribunaux et organes administratifs) qui participent à l'établissement ou au recouvrement des impôts visés par le présent Accord. Ces personnes ou collectivités peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques des tribunaux ou dans des jugements.

2. Les États contractants peuvent mettre à la disposition du tribunal d'arbitrage établi conformément au paragraphe 6 de l'article 25, l'information nécessaire pour mettre en oeuvre la procédure d'arbitrage. La communication des informations est sujette aux dispositions prévues par l'article 28. Les membres du tribunal d'arbitrage sont également soumis aux règles limitant la communication des renseignements décrites au paragraphe 1 du présent article.

Article 27. Assistance en matière de recouvrement

1. Les États contractants sont convenus de se prêter mutuellement assistance et soutien en vue du recouvrement des impôts auxquels s'applique le présent Accord, ainsi que les intérêts, pénalités de retard et amendes relatifs audits impôts.

2. À la demande de l'État contractant requérant, l'État contractant requis procède au recouvrement des créances fiscales du premier État, conformément à la législation et à la pratique administrative applicables au recouvrement de ses propres créances fiscales. Cependant, ces créances ne bénéficient d'aucune priorité dans l'État contractant requis et ne peuvent être recouvrées moyennant l'incarcération du débiteur pour dette. L'État contractant requis n'est pas tenu de prendre des mesures exécutoires non prévues par la législation de l'État contractant requérant.

3. Les dispositions du paragraphe 2 ne s'appliquent qu'aux créances fiscales qui font l'objet d'un texte légal autorisant l'application, dans l'État contractant requérant, et qui, sauf convention contraire entre les autorités compétentes, ne sont pas contestées.

Toutefois, si la créance concerne l'obligation fiscale d'une personne en sa qualité de non résident de l'État contractant requérant, seul le paragraphe 2 s'applique, sauf convention contraire entre les autorités compétentes, lorsque la créance ne peut plus être contestée.

4. L'État contractant requis n'est pas tenu d'accéder à la demande:

a) si l'État contractant requérant n'a pas utilisé tous les moyens dont il dispose sur son propre territoire, sauf si le recours à ces moyens aurait donné lieu à des difficultés disproportionnées;

b) dans la mesure où il considère que la créance fiscale est contraire aux dispositions du présent Accord ou de tout autre accord auxquels les deux États contractants sont parties.

5. L'instrument autorisant le recouvrement dans l'État contractant requérant doit, s'il y a lieu et conformément aux dispositions en vigueur dans l'État contractant requis, être reconnu complété ou remplacé dans le meilleur délai après la date de réception de la demande d'assistance par un texte autorisant le recouvrement dans l'État contractant requis.

6. Les autorités compétentes des États contractants prescriront par accord amiable, les règles concernant l'application du présent article.

Article 28. Limites des articles 26 et 27

Les dispositions des articles 26 et 27 ne sont en aucun cas interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation:

a) de prendre des mesures administratives contraires à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant;

b) de fournir des renseignements qui ne peuvent être obtenus dans le cadre de la législation ou du cours normal de l'administration de cet État contractant ou de l'autre État contractant;

c) de fournir des renseignements qui dévoileraient des secrets commerciaux, industriels ou professionnels ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

Article 29. Membres de missions diplomatiques et fonctionnaires consulaires

1. Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux privilèges diplomatiques ou consulaires en matière d'impôts résultant des règles générales du droit international ou des dispositions d'accords internationaux particuliers.

2. Aux fins du présent Accord, toute personne physique membre d'une mission diplomatique ou consulaire d'un État contractant dans l'autre État contractant ou dans un État tiers et qui est un ressortissant de l'État qui l'envoie, est censée être résident de cet État si elle y est soumise aux mêmes obligations en matière d'imposition sur le revenu que les autres résidents de cet État.

3. Le présent Accord ne s'applique pas aux organisations internationales, ni à leurs organes ou leurs fonctionnaires, non plus qu'aux membres d'une mission diplomatique ou consulats d'États tiers présents dans un État contractant, s'ils n'y sont pas soumis aux mêmes obligations en matière d'imposition sur le revenu que les autres résidents de cet État.

CHAPITRE VI. DISPOSITIONS FINALES

Article 30. Entrée en vigueur

1. Le présent Accord entre en vigueur à la date de la dernière notification confirmant que les procédures constitutionnelles requises pour son entrée en vigueur dans les deux États contractants sont accomplies.

2. Après son entrée en vigueur, les dispositions du présent Accord s'appliqueront pour la première fois:

a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants payés ou crédités le premier jour, ou après, du mois de janvier de l'année civile qui suit son entrée en vigueur;

b) en ce qui concerne les autres impôts, pour les années ou périodes d'imposition commençant le premier jour, ou après, du mois de janvier de l'année civile qui suit son entrée en vigueur.

Article 31. Dénonciation

Le présent Accord demeure en vigueur indéfiniment mais chacun des États contractants peut le dénoncer le 30 juin ou avant de chaque année civile après l'expiration d'une période de cinq ans suivant la date de l'échange des instruments de ratification en notifiant à l'autre État contractant par écrit et par la voie diplomatique son intention d'y mettre fin. Dans ce cas, le présent Accord cesse d'être applicable:

a) en ce qui concerne les impôts retenus à la source, aux montants versés ou crédités le premier jour, ou après, du mois de janvier de l'année civile qui suit celle au cours de laquelle la notification a été faite;

b) en ce qui concerne les autres impôts, pour les années ou périodes d'imposition le premier jour, ou après, du mois de janvier de l'année civile qui suit celle au cours de laquelle la notification a été faite.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

Fait au Caire le 21 avril 1999, en double exemplaire, en langues néerlandaise, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes néerlandais et arabe, la version anglaise l'emporte.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

Le Ministre du Commerce extérieur,

G. YBEMA

Pour le Gouvernement de la République arabe d'Égypte :

Le Ministre des Finances,

MOHIE EL DIN EL GHAREEB

PROTOCOLE

Au moment de signer l'Accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, conclu entre le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et la République arabe d'Égypte, les soussignés ont accepté les dispositions suivantes qui font partie intégrante de l'Accord:

I. Ad Articles 5, 6, 7, 13 et 23

Il est entendu que les droits d'exploration et d'exploitation du fond marin, de son sous-sol et de ses ressources naturelles sont considérés comme un bien immobilier situé dans l'État contractant dont dépend ce fond marin et son sous-sol et que ces droits sont censés appartenir à un établissement stable dans cet État. De plus, il est entendu que les droits en question comprennent ceux portant sur les intérêts dans des actifs résultant de cette exploration ou de cette exploitation ou sur les bénéfices tirés de ces actifs.

II. Ad Article 7

Il est entendu que, dans le cas de bénéfices résultant d'activités de prospection, de fourniture, d'installation ou de construction, seul est pris en compte le pourcentage susceptible d'être imputé à un établissement stable en tant que résultats de l'exécution desdites activités par l'intermédiaire de ce dernier. Il s'ensuit que les bénéfices résultant des livraisons de biens, en liaison ou non avec lesdites activités, à l'établissement stable considérés par le siège social, un autre établissement stable ou une tierce personne ne sont pas attribuables audit établissement stable.

III. Ad Articles 7 et 14

Les paiements reçus au titre de services techniques fournis, y compris études ou enquêtes de caractère scientifique, géologique ou technique, sont censés être des paiements auxquels s'appliquent les dispositions des articles 7 ou 14.

IV. Ad Articles 10, 11 et 12

Lorsqu'un impôt perçu à la source dépasse le montant de l'impôt exigible selon les dispositions des Articles 10, 11 et 12, les demandes de remboursement doivent être présentées à l'autorité compétente de l'État qui a perçu l'impôt au cours d'une période de trois ans après l'expiration de l'année civile au cours de laquelle l'impôt a été perçu.

V. Ad Articles 10 et 13

Il est entendu qu'un revenu perçu en rapport avec la liquidation partielle d'une société ou l'achat de ses propres actions par une société est traité comme revenu provenant d'actions et non pas comme plus values.

VI. Ad Article 11

Il est entendu, aux fins de l'alinéa b) du paragraphe 3 de l'article 11, que le terme "contrôlé" se réfère à la possession de plus de 50 pour cent du capital de ladite institution financière.

VII. Ad Article 16

Il est entendu que l'on entend par "bestuurder" ou "commissaris" d'une société néerlandaise une personne désignée en cette qualité par l'assemblée générale des actionnaires ou

tout autre organisme compétent de cette société et qui est chargée de la gestion d'ensemble de la société ou de sa direction, respectivement.

VIII.

1. Le présent Accord peut être étendu dans son intégralité, ou avec les modifications nécessaires, aux Antilles néerlandaises et à Aruba si le pays concerné impose une fiscalité sensiblement similaire par sa nature à celle à laquelle s'applique l'Accord. Toute extension territoriale de cette nature prend effet à compter de la date et sous réserve des modifications et conditions, y compris la dénonciation, qui seront spécifiées et convenues par échange de notes diplomatiques.

2. À moins que les Parties en décident autrement, la dénonciation de l'Accord ne met pas fin à son extension à un pays auquel il s'appliquait conformément au paragraphe 1 de la présente disposition du Protocole.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

Fait au Caire le 21 avril 1999, en double exemplaire, en langues néerlandaise, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes néerlandais et arabe, la version anglaise prévaut.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

Le Ministre du Commerce extérieur,

G. YBEMA

Pour le Gouvernement de la République arabe d'Égypte :

Le Ministre des Finances,

MOHIE EL DIN EL GHAREEB